HUSSAIN MANSOUR ASHAIKH







الجملة العربية

دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية

حسين منصور الشيخ



الجملة العربية / دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية / نحو
حسين منصور الشيخ / مؤلف من السعودية
الطبعة الأولى: 2009



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم،
ص. ب: 5460-11، العنوان البرقي: موكيّالي
هاتفاكس: 751438 / 752308

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان، ص.ب: 9157، هاتف 5605432
هاتفاكس: 5685501
E-mail : info@airpbooks.com

تصميم الغلاف: مالك اصفير **الصف الضوئي:** حسين منصور الشيخ
التنفيذ الطباعي: مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت، لبنان

ISBN: 978-9953-36-287-4



▲

حسين منصور الشيخ

الجملة العربية

دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية

▼




بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠ م

مقدّمة

يبحث علم النحو عن أصول تكوين الجملة العربية، وقواعد الإعراب، وقد اهتمّ النحويون الأوائل ببحث المسألة الثانية منه، وأهملوا بشكل واضح بحث المسألة الأولى، وهو ما سنعرض له لاحقًا في مدخل الدراسة.

الأمر الذي استحثَّ بعضًا من الدارسين المحدثين إلى الاهتمام بدراسة الجملة العربية نحويًّا، فظهرت عدّة دراسات سنشير إليها فيما بعد من هذه المقدّمة.

ولكن هذه الدراسات تظل بحاجة إلى رفد بدراسات تُرَاكِمُ كثيرًا مما أغفله السابقون، حتى إشباع هذا الموضوع بما يستحق من البحث والتتبع.

وبخاصّة بعد هذا الإهمال الذي تراكم على مدى عقود وأجيال.

١. أهمية الدراسة

هذه الدراسة التي أقدّمها ليست هي الأولى في دراسة الجملة العربية نحويًّا، فهي لا تطرق موضوعًا لم يسبق أن طرق من قبل، ولكنها دراسة مختصرة حول الجملة العربية تتناول نقطتين محدّدتين تحاول أن تجلّي وتثير بعض المسائل حولهما، وهما: دراسة مفهوم وتقسيمات الجملة.

وتكمن الأهمية في مثل هذه الدراسات أنها تساهم في تركيز الأبحاث

التي قلّما طرقت في الدرس النحوي القديم.

فالبحث حول الجملة ـ نحويًّا ـ هو من البحوث الحديثة في النحو العربي، ولإشباعه وتطويره يحتاج إلى سلسلة من الدراسات لتُجلَى كثير من غوامضه ومسائله.

ولذا، فإن هذه الدراسة تأتي في سلسلة هذه الدراسات التراكمية في هذا الموضوع.

وبخاصّة أني اعتمدت فيها على ما وقفْتُ عليه من دراسات حديثة في موضوعها لأفيد منها، وأساهم في سد بعض ما وقع فيها من نقص، وأُكَامل بينها فيما كان فيه سبيل للتكامل.

٢. دوافع الدراسة

(١)

لقد كان بعض عنوانات هذه الدراسة جزءًا من بحثي الذي قدّمته لنيل شهادة الماجستير في النحو والصرف، حيث كان من المفترض أن يشمل البحث فيها: الإعراب المحلي للمفردات والتركيبات النحوية، ولكني كنت قد أعددتُ الرسالة في وقت لم يسمح لي إلا ببحث الإعراب المحلي للمفردات النحوية، فاقتطعتُ منها ما له علاقة ببحث التركيبات النحوية، التي تشكل الجملة جزءًا كبيرًا منه، وأجلتُ النظر فيه إلى حين أنتهي من تقديم الرسالة.

وبعدما رجعتُ لهذا الجزء، اختمرت في ذهني فكرة هذه الدراسة التي وسعتها ورتبتُها في فصلين يبحثان عن مفهوم وتقسيمات الجملة.

(٢)

وكان دافعي الثاني لعقد هذه الدراسة هو ما رأيته ـ في تتبعي لآراء المحدثين ـ من تقسيمات جديدة للجملة العربية، لم يسبق أن جمعت في دراسة مستقلة تسلّط الضوء عليها.

فقررتُ أن أفرد لها عنوانًا مستقلاً في هذه الدراسة، وهذا ما قمتُ به هنا، حيث جعلتُ العنوان الأخير من الفصل الثاني يبحث حول التقسيمات الحديثة للجملة العربية.

(٣)

ويضاف إلى هذين الدافعين السابقين: الأهمية المترتبة على تراكم مثل هذه الأبحاث حول موضوع دراسة الجملة العربية، وذلك بغية تنقيتها من كثير من شوائب الدرس النحوي القديم، ولإعادة النظر حول كثير من مسائلها وتقسيماتها وإعراب مفرداتها.

٣. الدراسات السابقة

سنذكر في مدخل الدراسة أن ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، والأصبحي العُنّابي (ت ٧٧٦هـ) من متأخري النحويين قد اهتموا بدراسة الجملة العربية، ولكن هذا الاهتمام لم يتواصل فيما أعقب ذلك من قرون، إلى أن نصل إلى عصرنا الحاضر، حيث بدأ يظهر اهتمام جيد بدراسة الجملة العربية في الدراسات النحوية، في بعض من الأطروحات الجامعية أو من قبل الباحثين المحدثين، وأشير هنا إلى ما وقفتُ عليه منها، وهي كالتالي:

١. إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة.
٢. إعراب النص .. دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، للدكتور حسني عبد الجليل يوسف.
٣. الجمل المختلف في إعرابها، للأستاذ إبراهيم صالح الحندود.

٤. الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها، للدكتور فاضل صالح السامرائي.
٥. دلالة الجملة الاسمية، للدكتور شكر محمود عبد الله.
٦. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.
٧. في بناء الجملة العربية، للدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف ـ أيضًا ـ.
٨. مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية، الدكتور أيمن عبد الرزّاق الشوّا.
٩. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، للدكتور محمود أحمد نحلة.
١٠. نظرات في الجملة العربية، للدكتور كريم حسن ناصح الخالدي.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات المستقلة عن الجملة العربية، ينبغي أن أشير إلى الجهد المتميز الذي بذله الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه القيمين التاليين:

١. في النحو العربي .. نقد وتوجيه، حيث درس الجملة في فصل كامل دراسة مستوفية[١].
٢. في النحو العربي .. قواعد وتطبيق، وهو كتاب منهجي وضعه المؤلف كبديل مقترح وَفْقَ الرؤية التي قدمها لقواعد النحو العربي، عقد فيه أربعة فصول عن الجملة، هي: تأليف الجملة، والجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية[٢].

(١) انظر: في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٣١ ـ ٦٤.
(٢) انظر: في النحو العربي .. قواعد وتطبيق ٨١ ـ ١٧٠.

وهناك ـ بالطبع ـ دراسات أخرى لم أوفق للوقوف عليها.

٤. تبويب الدراسة

يحصر عنوان الدراسة مسائلها في نقطتين أساسيتين، هما: البحث حول مفهوم الجملة، والبحث حول تقسيماتها.

وقد قسمتُ الدراسة إلى فصلين، ممهدًا لهما بمدخل، تحدثتُ فيه عن دراسة الجملة في النحو العربي، ناقلاً بعضًا من نصوص النحويين المعاصرين، بغية توضيح ما لدى هؤلاء من اعتراض على عدم دراسة الجملة بما تستحقه من مكانة في هذا العلم.

لأنتقل بعد هذا المدخل إلى الفصل الأول، الذي عنونته بِـ (مفهوم الجملة العربية)، حيث تناولتُ بحث مفهومي الكلام والجملة، موازنًا بينهما كمصطلحين نحويين، منتهيًا إلى القول بأداء الجملة لمفهوم الكلام في شتى أقسامها، وذلك لإفادتها المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وهو المعنى الذي يذكره النحويون للكلام.

وقد بحثتُ في عنوانات هذا الفصل موضوع تأليف الجملة العربية، وذلك لمدخليته المباشرة في تحديد معنى الجملة، حيث انتهيتُ هناك إلى القول بتحقق معنى الجملة بوجود طرف واحد يؤدي معنًى مستقلاًّ، دون اللجوء إلى مسائل التأويل والتقدير الصناعيين.

وفي الفصل الثاني الذي بحثتُ فيه تقسيمات الجملة العربية، تناولتُ أهم التقسيمات التي تذكرها كتب الصناعة النحوية، مبتدئًا بالحديث عن تقسيمها إلى: الاسمية والفعلية، ومتبعًا ذلك بالحديث عن تقسيمها إلى: المعربة وغير المعربة، ثم بعد ذلك بالحديث عن تقسيمها إلى: الإخبارية والإنشائية، وأخيرًا

بتقسيمها إلى: الكبرى والصغرى.

خاتمًا الفصل بذكر التقسيمات الحديثة للجملة، حيث ذكرتُ ـ هناك ـ خمسة تقسيمات، هي لِـ: الدكتور تمّام حسّان، والدكتور محمود نحلة، والدكتور محمد حماسة، والدكتور عبد الهادي الفضلي، والدكتور عبد الرحمن أيوب.

وذلك في عنوانين، عرضتُ في الأول منهما لهذه التقسيمات وتفصيلاتها، ووازنتُ في الآخر بينها في نقاط ثلاث، هي: استيفاء تفصيلات أحكام الجملة، وأسس التقسيم، وشمولية هذه التقسيمات لواقع الجملة العربية.

لأنتهي ـ بعد هذه الجولة ـ إلى تقسيم جديد للجملة العربية، استفدتُه مما اقترحه هؤلاء المحدَثُون من أقسام جديدة لها.

منهيًا الدراسة بخاتمة، عرضتُ فيها لخلاصة أبحاث وعنوانات الدراسة، وسرد لأهم نتائجها.

وأخيرًا،

فإن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون دراسة مختصرة لمفهوم وأهم تقسيمات الجملة القديمة منها والحديثة، أرجو أن أكون قد وفقتُ فيها لبحث ما هدفتُ إليه منها.

حسين منصور الشيخ
٠٩ ذو الحجّة ١٤٢٨هـ
١٩ كانون الأول ٢٠٠٧ م
الدمام ـ السعودية

[*] مدخل:

دراسة الجملة في النحو العربي

لم يولِ النحاة العرب اهتمامًا كبيرًا في دراساتهم النحوية بمسألة دراسة الجملة العربية، من حيث تأليفها وتركيبها والعلاقات داخلها وفيما بينها، فيما عدا ما قام به ابن أم قاسم المرادي[١] (ت ٧٤٩هـ) الذي كتب رسالة في جمل الإعراب[٢]، وتلاه بعد ذلك ابن هشام الأنصاري[٣] (ت ٧٦١هـ) الذي عقد

---

(١) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد، بدر الدرين، المعروف بـ (ابن أم قاسم)، وهي جدته أم أبيه، واسمها زهراء. وكانت أول من جاءت من العرب، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها. أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيان. صنف: (شرح التسهيل)؛ و(شرح المفصل)؛ و(شرح الألفية)؛ و(الجنى الداني في حروف المعاني). توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٣٦.

(٢) انظر: الجمل المختلف في إعرابها، إبراهيم صالح الحندود ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام (جمال الدين، أبو محمد). نحوي، مشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها. ولد في ذي القعدة من سنة ٧٠٨هـ، وقرأ العربية وأقام بمكة، ونشأ فيها ودرس على كثير من شيوخها، فلزم شهاب الدين عبد اللطيف بن المُرَحّل، وحضر دروس تاج الدين السبكي. ودرس الفقه على مذهب الشافعي. وقد أتيح له أن يلقى النحوي الأندلسي أبا حيان الأندلسي أثناء رحلته إلى مصر، ويسمع منه، وكان شديد المخالفة له، على الرغم من أنه تولى شرح بعض كتبه، مثل: (اللمحة البدرية) لأبي حيان، وشرَحَهُ. توفي بمصر في ٦ ذي القعدة سنة ٧٦١هـ. من تصانيفه: (شرح قطر الندى وبل الصدى)، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، (أوضح المسالك إلى ألفية

=

للجملة بحثًا مستقلاً هو الباب الثاني من كتابه مغني اللبيب.

وفي هذه الفترة أيضًا كتب شهاب الدين الأصبحي العُنّابي[1] (ت ٧٧٦هـ) رسالة نحوية صغيرة بعنوان: «الحُلَل في الكلام على الجُمل»[2].

وباستثناء هذه الأمثلة، لا نجد اهتمامًا واضحًا بالجملة في الدراسات النحوية، إلا ما رأيناه مؤخّرًا من اهتمام جيِّد بدراستها من قبل بعض الدارسين المحدثين، كنت قد أشرتُ إليها في مقدّمة الكتاب تحت عنوان: (الدراسات السابقة).

وهو منحى جيِّد يساهم في إعادة النظر حول كثير من المسائل النحوية ذات العلاقة بالجملة وإعراب مفرداتها وأركانها.

كما أنه المسار الطبيعي الذي كان من المفترض بالدرس النحوي أن

ابن مالك)، (شرح الجامع الصغير)، (شرح بانت سعاد)، (شرح الشافية لابن الحاجب)، (رسالة في توجيهات بعض ألفاظٍ استعملها المؤرخون)، (شرح اللب)، (المرضية المتعلقة بمن الشرطية)، (نبذة من قواعد الإعراب)، (شرح شذور الذهب)، وغيرها. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦١ ـ ٦٢؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦؛ والأعلام ٤/ ١٤٧.

(١) هو: أحمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي، العنابي (شهاب الدين)، أبو العباس. نحوي، عروضي. توفي بدمشق سنة ٧٧٦هـ، وقد جاوز الستين. من تصانيفه: (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك، و(شرح التقريب)، و(شرح كتاب سيبويه)، و(نزهة الأبصار في أوزان الأشعار). انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٢٣؛ والأعلام ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٢٩٣. وقد ورد لقبه فيهما (العناني)، وهو خطأ، والصحيح ما ذكرناه اعتمادًا على الكتاب المطبوع وما أورده المحقق من تصحيح اللقب في السيرة.

(٢) حققها الدكتور إبراهيم محمد أبو عباة مع رسالة أخرى للمؤلف بعنوان: (التبيان في تعيين عطف البيان)، صادرة عن مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

يسلكه، ذلك أن إهمال دراسة الجملة من المفارقات المنهجية التي وقع فيها النحاة، لأن علم النحو يدرس أحوال الكلمة في سياق تركيبها للجملة، وليس في حال انفرادها، وكان المفترض ـ والحال هذه ـ أن ينصبّ تركيز النحاة حول دراسات وافية بالجملة.

يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري[1] في كتابه (نحو التيسير): «مما يلفت النظر في منهج الدراسة النحوية أن يبدأ بتعريف الكلام تعريفًا يحدد مفهومه، ويجمع خصائصه وصفاته، ويمنع من دخول غيره في ذلك التعريف.

ويكاد النحاة يتفقون على أن الكلام هو اللفظ المركّب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

فهم إذن يبدأون منهج الدرس النحوي على هذا الوجه في دراسة التركيب وتحديد صفته، وهذه من غير شكّ بداية لا يخطئها التوفيق ولا يجانبها الصواب.

إلا إنهم سرعان ما يتحللون من هذا النهج القويم، فلا يوفون هذه المسألة حقّها من البحث، ولا يستكملون صورتها في ذهن الدارس، فيأخذون في تقسيم ما يتألف منه الكلام من ألفاظ، ويدرسون كل قسم من

---

(١) هو: أحمد عبد الستار محمود الجواري، أديب سياسي. من أعضاء مجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمّان والمجمع العلمي العراقي. ولد ببغداد ـ سنة ١٣٤٤هـ ـ، وتعلم فيها، وتخرج في دار المعلمين العالية ببغداد، نال الدكتوراه من جامعة القاهرة. مارس التعليم بجامعة بغداد، عين وزيرًا للتربية ١٩٦٣ م ثم أعفي. من مؤلفاته: (الحب العذري نشأته وتطوره) ـ رسالة ماجستير ـ و(الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري) ـ رسالة دكتوراه ـ و(نحو القرآن) و(نحو المعاني) و(نحو التيسير) و(نحو الفعل)وغيرها. توفي سنة ١٤٠٨هـ. انظر: ذيل الأعلام ١/ ٢٩؛ وتتمة الأعلام ١/ ٤٠.

تلك الأقسام الثلاثة المشهورة على حدة درسًا مفصَّلاً، همّه في الغالب اللفظ مفردًا، **وقلّما تتجه عنايتهم إلى البحث في علاقات الألفاظ بعضها ببعض عندما يتألف منها الكلام. بل قلّما نجدهم يبحثون في الجملة إلا من حيث موقعها من الإعراب.**

أما طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني، وتعبيرها عن الأفكار فكأنه عندهم ليس من وظيفة النحو ولا من اختصاصه، بل إنه صار من اختصاص علم آخر هو علم المعاني»[(١)].

أما الدكتور إبراهيم مصطفى[(٢)] فإنه يبيّن كذلك ما وقع فيه النحاة من مفارقة بهذا الخصوص، يقول: «فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سمّاه بعضهم: (علم الإعراب)؛ وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو ـ كما نرى، وكما يجب أن يكون ـ هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها. ...

فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها قد ضيّقوا حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»[(٣)].

---

(١) نحو التيسير ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) إبراهيم مصطفى (١٣٠٥ ـ ١٣٨٢هـ): عالم بالنحو، من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، ابتدأ دراسته في الأزهر، وتخرج بدار العلوم، وعمل مدرّسًا فأستاذًا للأدب العربي في جامعة الإسكندرية، فعميدًا لكلية دار العلوم. صنف: (إحياء النحو) وفيه آراء قامت حولها ضجّة كبيرة. شارك في تأليف عدّة كتب، وفي تحقيق (سر صناعة الإعراب) لا بن جني و(إعراب القرآن) للزجاج. انظر: الأعلام ١/ ٧٤؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٧٢.

(٣) إحياء النحو ١ ـ ٣.

ويقول تلميذه الدكتور مهدي المخزومي[١]: «ومع أن الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأن لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم ، كان حظّها من عناية النحاة قليلاً جدًّا، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلاَّ حين يضطرّون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين جملة الشرط وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرّقة هنا وهناك، ولا أعرف أحدًا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب»[٢].

وأنقل هنا ـ أيضًا ـ ما يقوله الأستاذ إبراهيم الحندود، حيث يعلق على هذه المسألة ويقول: «لم يتعرض النحويون في بداية النشأة الأولى لعلم النحو إلى موضوع إعراب الجمل ودراستها، حيث لم تنل دراسة الجمل عند هؤلاء الحظ الوافر، ولم أرَ كتابًا واحدًا يختص بدراسة الجملة النحوية، سوى بعض التعريفات أو الإشارات التي جاءت مبعثرة في متون الكتب»[٣].

---

(١) هو: مهدي محمد صالح المخزومي. ولد في النجف. وتربى بين العلماء والأدباء، ونشأ في بيت أخيه العلاّمة الشيخ علي الخالدي أحد المؤسسين لجمعية التحرير الثقافي ومدرستها الدينية. درس دراسته القديمة، وأصبح أحد الأعلام في اللغة والفقه. كما كان أحد أعضاء جمعية الرابطة الأدبية، ثم انتقل إلى بغداد لإتمام دراسته، نال الدكتوراه من كلية الآداب بالقاهرة. عين مديرًا في كلية الآداب ببغداد، ثم عمادتها. وعين عضوًا في المجمع العلمي العراقي. من مؤلفاته: (الخليل بن أحمد الفراهيدي .. أعماله ومنهجه) ـ رسالة ماجستير ـ و(في النحو العربي .. نقد وتوجيه) و(في النحو العربي .. قواعد وتطبيق) و(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) ـ رسالة دكتوراه. ولد سنة ١٣٣٧هـ وتوفي سنة ١٤١٤هـ. انظر: تتمة الأعلام ٢/ ٢٦٩؛ وذيل الأعلام ١/ ٢١٢.

(٢) في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) الجمل المختلف في إعرابها ١٠٦.

وشدّد الدكتور كريم الخالدي على «ضرورة توجه البحث النحوي إلى دراسة الجملة، وهو مطلب ملحّ في العصر الحديث، ... وقد ثبت عندي أن الخوض في هذا النوع من الدراسة يفضي إلى نتائج باهرة، أما الاقتصار على إعراب الجمل، وإعراب المفرد والعامل والعلل، والتأويل والقياس على السماع، فهو بحث مجدٍ، غير أن تكراره وقصر الدراسة عليه في كتبنا وأطاريحنا الجامعية يضيق دائرة البحث»[(١)].

وأختم بما ذكره الدكتور أيمن الشوّا حول هذه النقطة، حيث يقول: «ومع هذا، فما زالت مكتبتنا العربية مفتقرة إلى من يغني جانب الحديث عن الجملة؛ وذلك أن الحديث عن الجملة لم يفرِد له القدماء من النحاة والبلاغيين ـ كالإمام سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، وابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) ـ كتابًا مفردًا، وإنما كانت مباحث الجملة تندرج في أثناء المباحث النحوية التي يدرسها العالِم»[(٢)].

وسنجد أثر عدم التركيز على الجملة فيما سنتناوله من مفهوم للجملة، وسردٍ لأهم تقسيماتها في فصلَيْ هذه الدراسة.

---

(١) نظرات في الجملة العربية ٢٤.

(٢) مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية ١٠.

[*] الفصل الأول:

مفهوم الجملة العربية

- مفهوم الكلام.
- بين مفهومي الكلام والجملة.
- تأليف الجملة العربية.

[*] أولاً:

مفهوم الكلام

قبل البدء بتحديد مفهوم الجملة نحويًّا، رأيتُ من المناسب التقديم لذلك بالحديث عن تحديد مفهوم الكلام نحويًّا، وذلك لعلاقته المباشرة في تحديد مفهوم الجملة، ممهِّدًا لذلك بالحديث عن تصريفه.

أ. تصريفه

(الكلام) من الناحية الصرفية ليس مصدرًا للفعل (كَلَّم)، لأنَّ مصدر هذا الفعل: (تكليم)، وكذلك ليس مصدرًا للفعل (تكلَّم)، لأن مصدره (تَكَلُّم). وإنما هو اسم مصدر، كما يشير إلى هذه النقطة أبو البقاء العكبري[1]، الذي سنذكر رأيه بعد قليل.

وهذه النقطة من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، يشير

---

(١) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين. عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا (بليدة على دجلة)، ومولده ـ سنة ٥٣٨هـ ـ ووفاته ـ سنة ٦١٦هـ ـ ببغداد. من كتبه: (شرح ديوان المتنبي) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(المتبع في شرح اللمع لابن جني) و(التبيان في إعراب القرآن) ويسمى (إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه القراءات في جميع القرآن) و(الترصيف في التصريف) وغيرها. انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥١٥ ـ ١٥١٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٧ ـ ٣٨؛ والأعلام، ٤/ ٨٠؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٣٧.

إليها ابن النحّاس[١] (ت ٦٩٨هـ) في شرحه على مقرّب ابن عصفور الإشبيلي[٢] (ت ٦٦٣هـ)، يقول: «اختلف النحاة في الكلام، فذهب الكوفيون إلى أنه مصدر، واستدلوا على ذلك بإعماله في قولك: «كلامُك زيدًا حسنٌ»، فَـ (زيد) مفعول كلامك ...

ويقول الشاعر [من الطويل]:

ألا هــل إلى ريَّــا ســبيلَ وَسَــاعَةٍ تكلمنــي فيهــا مــن الــدَّهر خاليــا
فأَشْفِ ي نفسي مـن تبـاريح مـا بِهـا فَــإِنَّ كَلاَمِيهــا شــفاءٌ لمــا بيــا[٣]

وذهب البصريون إلى أنه اسم مصدر وليس بمصدر، كـ (العطاء)، فإنه اسم للإعطاء، و(سبحان) اسم للتسبيح.

قالوا: لأن اللفظ المستعمل من (ك ل م) من معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية:

---

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد ـ سنة ٦٢٧هـ ـ في حلب، وسكن القاهرة وتوفي بها سنة ٦٩٨هـ. له: (إملاء على كتاب المقرّب لابن عصفور)، من أول الكتاب إلى باب الوقف. وله: (هدي أمهات المؤمنين)، و(التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس). انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦؛ والأعلام ٥/ ٢٩٧؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٠.

(٢) هو: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: (المقرّب) في النحو، و(الممتع) في التصريف، و(المفتاح) و(الهلال) و(المقنع) في القرويين بفاس، و(السالف والعذار) و(شرح جمل الزجاجي) و(شرح المتنبي) و(سرقات الشعراء) و(شرح الحماسة). ولد بإشبيلية ـ سنة ٥٩٧هـ ـ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٣هـ وقيل: ٦٦٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٧٥؛ والأعلام، ٥/ ٢٧؛ ومعجم المؤلفين، ٢/ ٥٣٧.

(٣) البيتان لذي الرمّة. وقد ورد في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤. وهمع الهوامع للسيوطي ٥/ ٧٨. **والشاهد فيهما في قوله:** (كلاميها)، حيث أعمل (كلام) في ضمير المؤنث، فدل ذلك على أنه مصدر، كما ذهب إليه الكوفيون.

(كَلَّمَ)، ومصدره: (التكليم).

و(تَكَلَّمَ) ومصدره: (التَّكَلُّم).

و(كَالَمَ)، ومصدره: (المكالمة) و(الكِلاَم) ـ بكسر الكاف، نحو: المقاتلة والقِتال، وهذه كلها ذواتٌ زوائد، وذوات الزوائد يجري مصدرها على طريقة واحدة، و(الكلام) ليس أحد هذه المصادر.

فثبت أنه ليس بمصدر»[(١)].

وأشار إلى هذه المسألة أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في اللباب، فقال: «إن الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة، لأن المصادر تبنى على الأفعال المأخوذة منها. والأفعال المأخوذة من هذا الأصل: (كَلَّمتُ) ومصدره (التكليم)، و(تكلَّمتُ) ومصدره: (التكلُّم)، و(كالمتُ) ومصدره: (المكالمة) و(الكِلاَم).

و(الكَلام) ليس بواحد منها، إلا أنه يعمل عمل المصدر، كما عمل (العطاء) عمل (الإعطاء)»[(٢)].

وقريب من هذا المعنى ما يذكره أبو البقاء الكفوي[(٣)] في كلياته، حيث قال: «الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة، لأن المصادر جارية على

---

(١) شرح المقرب، بهاء الدين بن النحاس، ١/ ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ١/ ٤٢.
(٣) هو: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء، صاحب الكليات. كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس وببغداد. وعاد إلى استانبول فتوفي بها سنة ١٠٩٤هـ، ودفن في تربة خالد. وله كتب أخرى بالتركية. انظر: هدية العارفين ١/ ٢٢٩؛ والأعلام ٢/ ٣٨؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٤١٨.

أفعالها فمصدر تكلمتُ: التكليم ...»[١].

ب. تعريفه اللغوي

(الكلام) من الكلمات الواضحة البيّنة التي يدرك معناها الإنسان في تعاملاته اليومية، ولذا قد لا يحتاج اللغوي إلى الاهتمام بتعريفه، ولذلك ورد في كثير من المعاجم العربية في تعريفه لفظة «معروف»، وذلك لأنه من أصعب الأمور توضيح الواضحات[٢].

وقد وردت له تعريفات قصيرة في بعض المعجمات، فقد شرحه ابن سيده[٣] في المحكم بقوله: «الكلام: القول.

وقيل: الكلام ما كان مكتفيًا بنفسه، وهو الجملة. والقول: ما لم يكن مكتفيًا بنفسه، وهو الجزء من الجملة ...

ومما يدل على أن الكلام هو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كُثَيِّر [من الكامل]:

لـو يسـمعون كـما سـمعتُ كلامهـا   خـروا لعـزَّة ركّعًـا وسـجودا[٤]»

---

(١) الكليات ٧٥٦.

(٢) انظر المعاجم التالية: المحيط في اللغة للصاحب بن عبّاد. تهذيب اللغة للأزهري. جمهرة اللغة لابن دريد. لسان العرب لابن منظور.

(٣) هو: علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرقي الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي بها سنة ٤٥٨هـ. كان ضريرًا (وكذلك أبوه)، اشتغل بنظم الشعر مدّة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري. ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف (المخصص) ـ وهو من أثمن كنوز العربية ـ و(المحكم والمحيط الأعظم) و(شرح ما أشكل من شعر المتنبي) و(الأنيق) في شرح حماسة أبي تمام. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢؛ والأعلام ٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٤٠٥.

(٤) هو: لكثير عزّة، ورد في: الخصائص ١/ ٢٧؛ ولسان العرب، مادة (كلم)؛ وبلا نسبة في: الجنى الداني ٢٨٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٣. **والشاهد فيه قوله**: (لو سمعتُ كلامها)، حيث دلّ على أن الكلام من معاني هو الجمل المتركبة.

أما ابن فارس[١] (ت ٣٩٥هـ) فيعرفه بما يقرب من هذه العبارة، فيقول: «كلم: الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطقٍ مُفْهِمٍ، والآخر على جراح، فالأول: الكلام»[٢].

وقريب من هذا يعرف مجمع اللغة العربية القاهري في معجمه الوسيط الكلام بقوله: «الكلام في أصل اللغة: الأصوات المفيدة»[٣].

ج. تعريفه في المتون النحوية

أكثر المصادر النحوية تعرف الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[٤].

فجميع هذه المصادر تتفق على أن اللفظ ليطلق عليه أنه (كلام) لا بدَّ أن يتوفّر على شرطين، هما:

١. اللفظ المركّب، في مقابل اللفظ المفرد، الذي يفيد معنى الكلمة.

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين. من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب بن عبّاد وغيرهما من أعيان البيان. ولد سنة ٣٢٩هـ. أصله من قزوين، وأقام مدّة في همذان، ثم انتقل إلى الري فتوفي بها سنة ٣٩٥هـ. وإليها نسبته. من تصانيفه: (مقاييس اللغة) و(المجمل في اللغة) و(الصاحبي) في علم اللغة، ألفه لخزانة الصاحب بن عباد. و(جامع التأويل) في تفسير القرآن وغيرها. انظر: إنباه الرواة ١/ ١٢٧ ـ ١٣٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠؛ والأعلام ١/ ١٩٣؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (كلم).

(٣) المعجم الوسيط، مادة (كلم).

(٤) انظر: الخصائص، ابن جنّي، ١/ ١٧ ـ ١٨. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ٥٦ ـ ٥٧. مغني اللبيب، ابن هشام ٢/ ٤٩٠. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ١/ ٩ ـ ١٠. اللباب في علل الإعراب، أبو البقاء العكبري، ١/ ٤١ ـ ٤٢. التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري، ١١٣ ـ ١١٦.

٢. حصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

وعند الموازنة بين ما يذكره اللغويون ـ في معاجمهم ـ للكلام من معنى لغوي، وبين ما تذكره المصادر النحوية، قد لا نرى فرقًا واضحًا بينه وبين المعنى الذي يشير إليه النحويون في متونهم النحوية.

وهذا أمر قد نتبينه في نظرتنا الأولية، ولكننا عندما ندقّق النظر جيدًا قد نرى بعض الإشارات التي تساعد على القول بوجود فرق بين هذين المعنيين، فابن سيده ـ في محكمه ـ يشير إلى نقطة مهمّة أثناء تعريفه للكلام، حيث يقول: «ومما يدل على أن الكلام هو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كُثَيِّر [من الكامل]:

لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خروا لعزَّة ركّعًا وسجودا»

وهذا يشير إلى أن الكلام ـ في معناه اللغوي ـ كما يؤدي معنى الجملة المفردة، يؤدي معنى الجمل المتضامّة مع بعضها بعضًا.

وعندما نرجع إلى كتاب المفصل للزمخشري ـ وهو من النحاة القائلين باتحاد معنى الكلام مع الجملة ـ، نجده يقول: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: (زيد أخوك) و(بشر صاحبك)، أو في فعل واسم، نحو قولك: (ضرب زيد) و(انطلق بكر)، ويسمى الجملة»[1].

وهي إشارة واضحة من الزمخشري إلى أن الكلام يؤدي معنى الكلمتين المسندتين إلى بعضهما، سواء كانت الكلمتان اسمين أو اسمًا مع فعل، وهو معنى الجملة نفسه.

---

(١) المفصل ٦.

وهذا ما دفع الدكتور كريم الخالدي في نظراته للجملة العربية إلى القول ـ عند الموازنة بين معنى الجملة والكلام نحويًّا ـ باختلاف معنى الكلام اللغوي عن الاصطلاحي، حيث يقول: «وقد يقول قائل: (إن الكلام قد يكون عامًّا فيشمل أكثر من جملة، فتقول: «القرآن كلام الله ـ جلّ جلاله ـ»، و«الحديث النبوي كلام محمد ﷺ»، و«تكلم فلان كلامًا بليغًا»).

وهذا أمر لا جدال فيه؛ لأن هذا الكلام ليس مصطلحًا، وثمة فرق بين ما يدلّ على شيء معين يصطلح عليه في كتب العلماء، واستعمال اللفظة نفسها في الدلالة على أمور عامّة، فالحال يقولها المتكلم سائلاً: «كيف الحال؟»، وهو لا يريد المصطلح النحوي لِـ (الحال) ... لذا أرى من الخطأ [الخلط] بين المصطلح وأصله في اللغة، ذلك أن المصطلحات هي ألفاظ دالة على معانٍ، ثم اختص كل منها بالدلالة على مفهوم علمي، لكن ذلك لا يعني فقدان اللفظة الأصلية دلالتها العامّة»[1].

ولكننا نظل حذرين في الجزم بمثل هذا التفريق بين معنيي الكلام: اللغوي والنحوي؛ لأننا لا نجد تصريحًا واضحًا في المتون النحوية يؤكّد أن مرادهم بالإفادة المقصودة بالكلام هي الإفادة الحاصلة فقط من تضامّ ركني الجملة، فهم يشترطون في الكلام عنصرَي: التركيب والإفادة، دون حصر له في المعنى الذي تؤديه الجملة في النحو.

(١) نظرات في الجملة العربية ١٥.

[*] ثانيًا:

بين مفهومي الكلام والجملة

أ. تعريف الجملة لغة

«تعني كلمة (جملة) في اللغة العربية: التجمّع في مقابلة التفرّق، ومن هنا أطلقوا كلمة (جملة) على (جماعة كل شيء)، وقالوا: (أخذ الشيء جملةً)، و(باعه جملةً)، أي: متجمّعًا لا متفرِّقًا»[1].

ب. تعريف الجملة نحويًا

«يشير عدد من الدارسين إلى أنه لم يستعمل مصطلح (الجملة) أو (الجمل) في القضايا النحوية قبل محمد بن يزيد المبرِّد[2] (ت ٢٨٥هـ)، حين

(١) دروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ٢/ ١٤٦. وانظر مادة (جمل) في المعجمات التالية: تهذيب اللغة للأزهري، ١/ ٦٥٦؛ ولسان العرب، ٣/ ٢٠٣؛ وترتيب كتاب العين للخليل، ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥؛ جمهرة اللغة لابن دريد، ١/ ٤٩١.

(٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرِّد. إمام العربية ببغداد في زمانه. أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفّار ونفطويه والصولي. له من التصانيف: (معاني القرآن)؛ و(الكامل)؛ و(المقتضب)؛ و(الروضة)؛ و(المقصور والممدود)؛ و(الاشتقاق)؛ و(إعراب القرآن)، وغيرها. توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ـ ٢٥٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣.

استعمل هذين المصطلحين للإشارة إلى: الفعل وفاعله، أو: المبتدأ وخبره، ومن ذلك قوله: «الأفعال مع فاعليها **جمل**»، وقوله: «ومثل هذا من **الجمل** قولك: (مررتُ برجل أبوه منطلق)، ولو وضعتَ في موضع (رجل) معرفة لكانت **الجملة** في موضع حالٍ، فعلى هذا تجري **الجمل**».

فهو يستعمل اللفظتين في مجال تقرير الحقيقة النحوية القائلة: إن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

أما سيبويه فلم يستعمل هذا المصطلح؛ لأنه كان يُعنى بالتمثيل وبوصف التركيب في أغلب الأحيان دون تسميته»[١].

وقد اختلف النحاة في تعريف الجملة، وذلك انطلاقًا من اختلافهم في وجود الفرق بينها وبين الكلام.

وربما يكون ابن هشام الأنصاري من أوائل من أثار هذه المسألة، وذلك في كتابه «مغني اللبيب»، في الباب الثاني الذي خصّصه للبحث عن الجمل.

وكان ذلك إثر اعتراضه على عبد القاهر الجرجاني[٢] وجار الله الزمخشري[٣] في تعريفهما للكلام والجملة، يقول: «الكلام هو: القول المفيد

---

(١) الجمل المختلف في إعرابها، إبراهيم الحندود ٢٣. وانظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود نحلة ١٧ ـ ١٨؛ وانظر أيضًا: في بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٢٦ ـ ٤٢.

(٢) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر. واضع أصول البلاغة العربية. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان). من كتبه: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) و(الجمل في النحو) و(شرح الإيضاح) و(إعجاز القرآن) وغيرها. توفي سنة ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٠؛ بغية الوعاة ٢/ ٩١؛ والأعلام ٤/ ٤٨ ـ ٤٩؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٣) هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) سنة =

بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) ...

وبهذا يظهر لك أنهما [الكلام والجملة] ليسا مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل [الزمخشري]، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: «ويسمّى جملة»، والصواب أنها [الجملة] أعمّ منه [الكلام]، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: «جملة الشرط»، «جملة الجواب»، «جملة الصلة»، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»[1].

وهذه المسألة موضع خلاف، حيث «ذهب قسم من النحاة إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، وذلك ما ذكره ابن جنّي[2] في «الخصائص»، وتابعه عليه

٤٦٧هـ وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا، فلقّب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي بها سنة ٥٣٨هـ. كان معتزلي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أَكْثَرَ من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. أشهر كتبه: (الكشاف) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة)، و(المفصل في علوم العربية)، و(الأنموذج). انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٧٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٣؛ والأعلام ٧/ ١٧٨؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٢٢.

(١) مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٠.

(٢) هو: عثمان بن جنّي الموصلي، أبو الفتح. من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل سنة ٣٣٠هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ، وقد ورد في إنباه الرواة بأن وفاته ٣٧٢، ولعلها تصحيف. بينما ورد في وفيات الأعيان ومعجم الأدباء أن وفاته في سنة ٣٩٢، كما هي معظم المصادر. وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من مؤلفاته: (الخصائص) في علم العربية و(اللمع) في النحو و(سر صناعة الإعراب) و(التصريف المملوكي) و(المنصف في الصرف) و(المحتسب) في شواذ القراءات. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠؛ ومعجم الأدباء ٤/ ١٥٨٥؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١١ ـ ١١٢؛ والأعلام ٤/ ٢٠٤.

الزمخشري في «المفصّل».

جاء في الخصائص: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل)، نحو: (زيد أخوك) و(قام محمد)»[١].

وقال الزمخشري في المفصل: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: (زيد أخوك) و(بشر صاحبك)، أو في فعل واسم، نحو قولك: (ضرب زيد) و(انطلق بكر)، ويسمى الجملة»[٢].

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فإنَّ شرطَ الكلام الإفادةُ، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناده، سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة»[٣].

وربما يكون الذي دعا النحاة للتفريق بين (الجملة) و(الكلام) هو عَدُّهم الجملة الشرطية جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، ومع عَدِّ كلٍّ منهما جملة على حِدَة ستفقد الجملة عنصر الإفادة، ذلك أن كل واحدة منهما لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها في حال استقلالها في التلفّظ.

وهو ما دعا الزمخشري إلى عدّ الجملة الشرطية قسمًا رابعًا من أقسام الجملة، إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية والظرفية، الأمر الذي رفضه ابن هشام في المغني، حيث يقول: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية،

---

(١) الخصائص ١/ ١٧.
(٢) المفصل ٦.
(٣) الجملة العربية .. تأيفها وأقسامها ١١ ـ ١٢.

والصواب أنها من قبيل الفعلية»[١].

وقد سبق الزمخشري في ذلك أبو علي الفارسي[٢]، الذي قسم الجملة كذلك إلى «أربعة أضرب:

الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل.
والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر.
والثالث: أن تكون شرطًا وجزاءً.
والرابع: أن تكون ظرفًا»[٣].

وتابع الفارسي في ذلك الجرجاني في شرحه على الإيضاح[٤]، وذهب مذهبهم العكبري في كتابه التبيين، يقول: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامّة، كقولك: «زيد منطلق»، و«إن تأتي أكرمك»، و«قُمْ» و«صَهْ»، وما كان نحو ذلك»[٥].

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٢.
(٢) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي. أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) سنة ٢٨٨هـ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، وتجول في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة ٣٤١هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. عاد إلى بغداد وأقام بها إلى أن توفي ٣٧٧هـ. له: (التذكرة في علوم العربية) و(المسائل الحلبيات) و(المسائل العسكريات) و(المسائل الشيرازيات) و(المسائل البغداديات) و(العوامل في النحو) وغيرها. انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٠٨ ـ ٣١٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠؛ والأعلام ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٥٣٥.
(٣) الإيضاح العضدي ٤٣.
(٤) انظر: الجمل المختلف في إعرابها ٢٩، نقلاً عن: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٢٧٤.
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري ١١٣.

وما دام هؤلاء (الفارسي والجرجاني والزمخشري والعكبري) قد عدّوا الشرطية قسمًا رابعًا للجملة، فتخطئتهم لعدّهم الجملة والكلام بمعنى واحد لا وجه له، ولا يحق لابن هشام الاعتراض عليهم، ذلك أنهم يجعلون طرفي الجملة الشرطية بمجموعهما جملة واحدة، وفي هذه الحالة لا تعد ما يسميه النحاة (جملة الشرط) أو (جملة جواب الشرط) جملة، بل جزءًا من جملة، هي الجملة الشرطية، بحسب الزمخشري ومن ذهب مذهبه.

وعَدُّ الجملة الشرطية جملة مستقلة عن الاسمية والفعلية رأي ذهب إليه كثير من النحويين المُحدَثين، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «كان ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة، لا جملتان، فليست جملة الشرط ـ بجزأيها المتصوَّرين ـ إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة، وليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي.

أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معًا عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرتَ على واحدة منهما أَخْلَلْتَ بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك، وقصَّرْتَ عن نقل ما يجول فيه على ذهن السامع.

... وإذًا ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها جملة الشرط، وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء، وإنما هناك جملة واحدة، هي جملة الشرط»[١].

وكذلك الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري إذ يقول: «للزمخشري في أقسام الجملة مذهب يَحْسُنُ الوقوف عنده. ذلك أنه يقسمها إلى أربعة أقسام: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة شرطية، وجملة ظرفية.

---

(١) في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٥٧ ـ ٥٨.

فهو يجعل الجملة الشرطية قسمًا مستقلاً قائمًا بذاته، ولكن شارح المفصّل ابنَ يعيش يردّ عليه قوله هذا، فيقول إن جملة الشرط جملة فعلية؛ لأنها من جملتين فعليتين.

وقول ابن يعيش[(١)] هذا تنقصه الدقّة ويجانبه الصواب؛ لأن جملتي الشرط ليستا فعليتين على الدوام، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية، نحو: (إن تَقُمْ فأنا قائم). قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۝١١﴾[(٢)]»[(٣)].

وفي موضع آخر يقول الدكتور الجواري: «والحقّ أن جملة الشرط تستحق أن تفرد بالذكر، وأن يتأمل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره في إعراب طرفيها: فعل الشرط وجواب الشرط، ...

إذن فجملة الشرط تستحق أن تعدّ قسمًا بذاته بين الجمل؛ لأن في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها ما يميزها عن جملتي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية كذلك»[(٤)].

وعند هؤلاء لا تكون الجملةُ جملةً إلا بعد أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وهو ما يساوي الكلام في التعريف.

---

(١) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ـ سنة ٥٥٣هـ ووفاته ـ سنة ٦٤٣هـ ـ في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. من كتبه: (شرح المفصل) للزمخشري و(شرح التصريف المملوكي) لابن جني. انظر: إنباه الرواة ٤/ ٤٥ ـ ٥٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ والأعلام ٨/ ٢٠٦؛ ومعجم المؤلفين ٤/ ١٣٣.

(٢) الحجرات: ١١.

(٣) نحو المعاني ١٠٨.

(٤) م. س، ص ١١٥ ـ ١١٦.

وبالإضافة إلى هذه النقطة يثير الدكتور كريم الخالدي مسألة مهمة، وهي أننا لا نكون بحاجة إلى القول بوجود الجملة الشرطية، ليتّحد معنى الكلام والجملة، ذلك أن جزأي الشرط في حال ارتباطهما بأداة الشرط لا يكون لأي منهما معنى مفيدًا، ولكنهما كجملتين مستقلتين تفيدان معنى مستقلاًّ، يقول: «مردّ الوهم فيما ذهب إليه كل من الزمخشري[1] وابن هشام أنهما يعدان جملة الشرط أو جملة الجواب أو جملة الصلة جملاً غير مفيدة، وفي ذلك نظر؛ لأن هذه الجمل ليست كما يقولان؛ بل هي مفيدة، فقولنا: (إن يأتِ زيدٌ فسوف أكرمه) تفيد معنى تامًّا بشرطه وجوابه، ولو فصلت جملة الشرط لأفادت معنى تامًّا كذلك، ومثلها جملة الجواب، أما النقص الذي يبدو ـ في الظاهر ـ في جملة الشرط أو جملة الجواب ـ إن فصلت إحداهما عن الأخرى ـ مع وجود الأداة (إن)، فيعود إلى دلالة الأداة نفسها، ذلك أنها تفيد معنى تحقُّق الشيء لتحقق غير، أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، وهذه الدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب، هي التي توحي بالنقص في المعنى، لكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة (الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجزاء) تختلف عن أنواع الجمل الأخرى»[2].

(١) وضع الدكتور الخالدي الزمخشري مع ابن هشام والنحاة القائلين بتبعية الجملة الشرطية للجملة الفعلية، وربما وقع منه ذلك عن طريق الخطأ، فابن يعيش شارح المفصل هو من يؤيد ابن هشام، وليس الزمخشري.

(٢) نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم الخالدي ١٧.

[*] أخيرًا:

تأليف الجملة العربية

يختلف النحاة العرب في تصويرهم لأركان الجملة وطريقة تأليفها، ففي حين يذهب معظم النحاة القدامى إلى شرط الإسناد لتحقُّق الجملة، لا يرى بعض النحاة المُحدَثين ضرورة الإسناد في تكوين الجملة.

فالنحاة قديمًا يفرّقون بين الكلام والجملة ـ كما أشرنا إلى هذه النقطة في تعريف الجملة ـ، بأن الكلام يُشترط فيه عنصر الإفادة ليتحقق معناه، بينما الجملة لا يشترط فيها سوى تحقق شرط الإسناد، ويقصدون بالإسناد: «ضمّ كلمة إلى أخرى بحيث ينعقد بينهما الإسناد المستقل، وهو الذي يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنها»[١].

يقول رضي الدين الإستراباذي[٢] (ت ٦٨٨هـ): «والفرق بين الجملة

(١) القواعد الأساسية، أحمد الهاشمي، ص ٩، هامش.

(٢) هو: محمد بن الحسن الإستراباذي، السمنائي، نزيل النجف (رضي الدين)، نحوي صرفي، متكلم، منطقي، فقيه إمامي، من آثاره: (شرح شافية ابن الحاجب) في التصريف، و(شرح الكافية لابن الحاجب) في النحو، و(حاشية على شرح تجريد العقائد)، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام. توفي في النجف سنة ٦٨٦هـ. انظر: كشف الظنون ١٠٢١، و١٣٧٠؛ وهدية العارفين ٢/ ١٣٤؛ والأعلام ٦/ ٨٦.

والكلام أن الجملة ما تضمنه الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»[١].

وقد أشرنا إلى هذه النقطة سابقًا في الموازنة بين الكلام والجملة، ولكن ما نحن بصدد بيانه في هذه النقطة أن الجملة العربية مُخْتَلَفٌ بين النحاة في تحديدها وطرق تأليفها، والآراء في ذلك ثلاثة:

أ. الرأي السائد

حيث تتألف الجملة العربية من طرفين، مسند ومسند إليه، وهو ما يشرحه الدكتور المخزومي بقوله: «الجملة التامّة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامّة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة، هي:

(١) المسند إليه، أو المتحدَّث عنه، أو المبني عليه.
(٢) المسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه.
(٣) الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه، ...

وليس في العربية ـ غالبًا ـ من لفظ يدل على (الإسناد)، كما في غيرها من اللغات الهندية ـ الأوروبية، مثل (است) في الفارسية، أو (is) في الإنجليزية ...»[٢].

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣١ ـ ٣٢.
(٢) في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٣١.

ويكفي لتحقّق الجملة ـ وَفْقَ هذا الرأي ـ وجود اسمين أو اسم وفعل، يقول ابن هشام في أوضح المسالك: «ولا بدَّ للكلام من طرفين: مسند ومسند إليه، ولا يكونان إلا اسمين، نحو: (زيد قائم)، أو اسمًا وفعلاً، نحو: (قام زيد)»[١].

[*] المسند والمسند إليه عماد الجملة

«وينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العُمَد)، «لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها»[٢].

ولما كانت هذه العناصر مرفوعة في أصل استعمالها، ولا تُنْصب إلا بعد دخول النواسخ عليها في المبتدأ والخبر، قالوا: إن المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر»[٣].

يقول الدكتور فاضل صالح السامرّائي في تأليف الجملة ـ ليوضّح فكرة العمدة والفضلة ـ: «

١. إن الجملة تتألف من ركنين أساسيين، هما: المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام، ولا تتألف من غير ذلك.
٢. ما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة عدا المضاف إليه، فإنه يمكن أن يلحق بالعمدة أو أن يلحق بالفضلة بحسب موقعه في الإضافة.

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٣.
(٢) شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٧٤.
(٣) في بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٤٤.

٣. ليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذِّكْر، بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونها.
٤. إن المسند إليه لا يكون إلاَّ اسمًا.
٥. يمكن أن يكون الاسم مسندًا إليه، ويمكن أن يكون مسندًا أيضًا، وأما الفعل فهو مسند دائمًا، وأما الحرف فلا يكون طرفًا في الإسناد.
٦. ولا تأتلف جملة من فعل وفعل ولا من حرف مع حرف، أو من حرف مع اسم، أو من حرف مع فعل.

وقد اختلف النحاة في قبول أغلب هذه الأحكام، ولكنها على وجه العموم تمثّل آراء الغالبية من النحاة»[1].

وللدكتور محمد حماسة توضيح أكثر لفكرة الفضلة، يقول في شرحها: «وقد يشعر هذا المصطلح [أي: الفضلة] ـ بحسب مدلوله اللغوي ـ بالزيادة، وقد يفهم من ذلك أنه ما دام فضلة، فذكره وحذفه سواء، ولكن هذه مصطلحات للتفريق بين العنصر الذي يتكوّن به الجملة وغيره، فلا يمكن ـ مثلاً ـ أن تتكون جملة من (مبتدأ + تمييز)، أو من (فاعل + حال) فقط، إلى غير هذه الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيتين، ...

إذن هناك فرق بين النظام النحوي، والحدث اللغوي، النظام النحوي يقول: إن أقل قدر من الكلام المفيد يتمّ بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية، وقد يستغنى عنها، ولكنها لا تبني جملة في الأساس من حيث هي، فإذا كان الكلام مفيدًا فإن العنصرين الأساسيين لا بدّ أن يكونا

(١) الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها ١٦ ـ ١٧.

موجودين لفظًا أو تقديرًا، وأما الحدث اللغوي ـ وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي ـ فإنه قد يهتمّ ببعض الفضلات، بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾[١]، فإن العنصرين الأساسيين مستوفان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة (لاعبين)، وإذا حذفتَ هذه الحال اختلت الجملة أيما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل»[٢].

وهذا التفصيل الذي يذكره النحاة في طرفَي الجملة الأساسيين يحصر معنى الجملة في الأسلوب الحَمْلِي دون الشرطي، فالجملة الشرطية (مثل: إن طلعت الشمس فالنهار موجود) تعد جملتين على هذا الرأي، أولاهما فعلية، والأخرى اسمية.

وهو ما يعارضه فريق آخر من النحويين، حيث يعد الجملة قسيم ثالث للاسمية والفعلية.

وعليه، فإن الجملة الشرطية عمادها يختلف عن الجملة الاسمية والفعلية، فهي لا تتحقق بوجود المسند والمسند إليه، بل بوجود الشرط والجزاء ـ كما سيأتي.

ب. رأي الزمخشري وبعض المحدثين

يفرّق هؤلاء بين تأليف الجملة الحملية والجملة الشرطية، فالجملة الحملية أقل ما تتألف ـ ليتحقّق معنى الجملة فيها ـ من اسمين أو من اسم وفعل، يقول الزمخشري في المفصل: «والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ... وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، ويسمى الجملة»[٣].

---

(١) الدخان: ٣٨.
(٢) في بناء الجملة العربية ٤٥ ـ ٤٧.
(٣) المفصل ٦.

وهذا فيما يخص الجملة الحملية، أما الشرطية فبالتأكيد لا تتكون إلا بوجود طرفيها (فعل الشرط) و(جواب الشرط)، وهما ما يسميهما المناطقة: (المقدّم) و(التالي)، وإن لم يَرِد نص صريح من الزمخشري ومن ذهب مذهبه باشتراط هذا الأمر في خصوص الجملة الشرطية، وذلك أن عناية النحويين بهذه الجملة (الشرطية) كان ـ ولا زال ـ ضعيفًا، بل إن عنايتهم بدراسة الجملة عمومًا لم يكن بحجم القيمة التي تحتلها الجملة كمحور أساس في علم النحو ـ كما ذكرنا ذلك ـ.

فالجملة لتتحقّق وَفْقَ هذا الرأي يكفي في تحققها ـ إن كانت حملية ـ إسناد اسمين، أو اسم وفعل، وإن كانت شرطية، فيكفي وجود طرفي الشرط بالإضافة إلى أداة الشرط.

وممّن يرى هذا الرأي من المحدثين:

- الدكتور مهدي المخزومي، في كتابه (في النحو العربي .. نقد وتوجيه)، ص ٣٣ ـ ٣٤.
- الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، في كتابه (نحو المعاني)، ص ١١٥ ـ ١١٦.
- الدكتور فخر الدين قباوة، في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، ص ١٧ ـ ١٩.

وهؤلاء المحدَثون لم يصرحوا بهذا المعنى، ولكنه يفهم من تبنيهم لاستقلالية الجملة الشرطية بقسم خاص، في موازاة الجملتين الاسمية والفعلية، وهذا يستلزم القول بطريقة مغايرة في تأليف الجملة، تختلف عن أسلوب تأليف الجملة الاسمية أو الفعلية.

ج. رأي ثانٍ للمحدثين

وضع النحاة قديمًا شرط الإسناد في الجملة كشرط أساس لتحققها،

فتتحقّق الجملة إما بانضمام اسمين مع بعضهما، أو بانضمام فعل واسم.

ولعل أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) النحوي الوحيد من بينهم الذي لم يشترط هذا الشرط في كتابه الإيضاح العضدي، إذ يقول: «**باب ما إذا ايتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلاًّ:**

فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: (عمروٌ أخوك) ... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك ...

وما عدا ما ذكر مما يمكن ايتلافه من هذه الكلم فمطّرح إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: (يا زيد) و(يا عبد الله).

فإن الحرف والاسم قد ايتلف منهما كلام مفيد في النداء»[1].

حيث عدّ التعبير الندائي جملة مستقلة، وهي لا تتكون من طرفي الإسناد: المسند والمسند إليه، ولم يشر إلى ما يثيره النحاة في مثل هذا المثال من تقدير فعل بمعنى: (أنادي) أو (أدعو) مكان حرف النداء (يا)، كما هو الحال في معظم المتون النحوية القديمة.

وهو ما دفع جلال الدين السيوطي[2] (ت ٩١١هـ) للاعتراض على رأيه

---

(١) الإيضاح العضدي ٩.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين. إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة. ولد في القاهرة سنة ٨٤٩هـ ونشأ فيها يتيمًا (مات والده وعمره خمس سنوات)، ولما بلغ الأربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويًا عن أصحابه جميعًا، وألف في عزلته معظم كتبه. وظل منعزلاً إلى أن توفي سنة ٩١١هـ. من كتبه: (الإتقان في علوم القرآن) و(الأشباه والنظائر في النحو) و(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) و(المزهر في علوم العربية) و(تفسير الجلالين) وغيرها الكثير. انظر: الأعلام ٣/ ٣٠١؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٨٢ ـ ٨٣.

هذا، فقال: «وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء، نحو: (يا زيد). وأجيب بأن (يا) سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل، وهو: (أدعو) أو (أنادي)»[١].

وما دفع النحاة العرب للقول باشتراط طرفين كحدّ أدنى في أي جملة هو التمسّك بشرط الإسناد، الذي يحتاج إلى طرفين: مسند ومسند إليه، وهو الأمر الذي لا يرى ضرورته من النحاة المحدثين الدكتور عبد الهادي الفضلي، الذي يقول: «أما نظرية الإسناد فهي الأخرى استعار النحاة فكرتها من المنطق اليوناني، ففي المنطق المذكور تقسم الجملة ـ التي يصطلح عليها منطقيًّا بِـ (القضية) ـ إلى جملة حملية وشرطية، وذهبوا (أعني المناطقة) إلى أنه لا بدَّ للقضية ـ إن كانت حملية ـ من أن تتألف من موضوع (ويقابله المسند إليه في النحو) ومحمول (ويقابله المسند في النحو)، ولا بد لها ـ إن كانت شرطية ـ من أن تتألف من مقدم (ويقابله الشرط في النحو) وتالٍ (ويقابله الجزاء في النحو).

وعلى ضوئه قال النحاة ـ تأثُّرًا بهذا (فكرة وقسمة الجملة المنطقية): لا بد في الجملة غير الشرطية من مسند ومسند إليه، وفي الجملة الشرطية من شرط وجزاء»[٢].

ويوضح الدكتور الفضلي السبب الذي جعل المناطقة ـ وتابعهم بعد ذلك النحاة ـ بالقول باشتراط الإسناد كشرط في القضية المنطقية (الجملة في المصطلح النحوي) أن المناطقة لم يتخيلوا قضية خارج إطار النتائج القياسية، التي تأتي بعد عملية منطقية قائمة على مقدّمتين، تأخذ النتيجة من كل مقدّمة منهما طرفًا، ليتكوّن منهما (الطرفان) النتيجة في القياس المنطقي.

(١) همع الهوامع ١/ ٣٤.
(٢) دراسات في الإعراب ١٣٤.

ومن هذا المنطلق كان لا بدّ في كل نتيجة (قضية منطقية لاحقًا) من وجود طرفين، بينهما ارتباط وعُلْقَة، بحيث يكون أحدهما ثابتًا للآخر أو منفيًّا عنه.

وهذه النظرة تسرّبت للنحو العربي وعلمائه وظهرت في متونهم النحوية.

يقول الدكتور الفضلي: «بل المفروض أن يقسموا الجملة العربية وَفْقَ ما وقفوا عليه من أمثلتها وجزئياتها في كلام العرب، لا على أساس من قياسها على قسمة القضية المنطقية، وذلك للفرق الواضح بين المنطق واللغة، وهو أن قضايا المنطق لا تعكس واقعًا لغويًّا، وإنما تضع منهجًا علميًّا لصياغة الحكم القائم بين شيئين في القضية الحملية الذي ينتهي إليه الباحث في أية مسألة فكرية ليرتّب صورة استدلاله من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة»[(١)].

وهو رأي سبقه إليه الدكتور إبراهيم أنيس[(٢)] في كتابه (من أسرار اللغة)، حيث لم يشترط هناك ـ لتحقّق عنوان الجملة ـ مسألة الإسناد، قال: «إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[(٣)].

---

(١) م. ن.

(٢) هو: إبراهيم أنيس. لغوي مصري. ولد بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ وتعلم فيها، ودخل دار العلوم فنال شهادتها، وأحرز الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٤١ م، وآب مدرِّسًا بجامعة الإسكندرية، وما لبث أن عاد مدرسًا بدار العلوم، وتدرج في وظائفها إلى أن أصبح عميدًا لها. ثم انتدب للتدريس في الجامعات الأردنية. وبعد رجوعه عين أستاذًا غير متفرّغ بدار العلوم. انتخب عضوًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦١ م، وعهد إليه بالإشراف على مجلته. له: (الأصوات اللغوية) و(موسيقى الشعر) و(في اللهجات العربية) و(دلالة الألفاظ) و(مستقبل اللغة العربية المشتركة) و(من أسرار اللغة). توفي سنة ١٣٩٨هـ. انظر: ذيل الأعلام للعلاونة ١/ ١٧؛ وتتمة الأعلام للزركلي، محمد خير يوسف ١/ ١١.

(٣) من أسرار اللغة ٢٣٦.

وشارك كلًّا من الدكتور الفضلي والدكتور أنيس الدكتورُ عبد الرحمن أيوب في رأيهما حول تأليف الجملة، فيقول: «وكلمة (محمد) يصحّ أن تنطق بحيث تفيد النداء، كما يصحّ أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام.

والفرق بينهما في حالة أو الأخرى، ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها»[١].

وبناءً على هذا الرأي يرى الدكتور الفضلي أن الجملة العربية قد تتألف من كلمة واحدة، وذلك بشرط إفادتها معنًى مستقلاًّ، يقول في ذلك: «الكلمة ذات المعنى الاسمي تعبر عن معنى إذا استعملت منفردة، لكنه لا يرقى إلى مستوى معنى الجملة، لأن المعنى في الجملة ينبع من طبيعة الجملة بما هي جملة، فقد أقول: (محمد)، وأريد به الاسم الخاص، فهو كلمة، وقد أقول: (محمد)، وأريد به المنادى، فهو الجملة، ذلك أن طريقة أداء النداء ـ التي يعبر عنها في علم اللغة بالتنغيم ـ حوّلت كلمة (محمد) من كلمة مفردة تعطي معنى خاصًّا، إلى جملة تعطي معنى آخر أفيد من الجملة باعتباره جملة نداء»[٢].

ولهذا يقسم الدكتور الفضلي الجملة العربية إلى أربعة أقسام، هي:

١. الجملة الإسنادية.
٢. الجملة الشرطية.
٣. الجملة الظرفية.
٤. الجملة البسيطة.

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن أيوب ١٢٧.
(٢) دروس في أصول فقه الإمامية ٢/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

وعنى بالجملة البسيطة ما تشتمل على كلمة واحدة: اسمًا أو فعلاً أو خالفة(١).

ويشارك الدكتورَ عبدَ الهادي الفضلي هذه الرؤية الدكتورُ محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، حيث يرى هناك أن تقسَّم الجمل العربية إلى ثلاثة أقسام: جمل تامّة، وهي الجمل الإسنادية، وجمل موجزة، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا أو غالبًا، وجمل غير إسنادية(٢).

الخلاصة في تعريف الجملة

بعد هذه الجولة حول تعريف الجملة، وموازنته بتعريف الكلام، وتتبُّع آراء المتقدّمين والمتأخرين والمحدثين حول تأليف الجملة يمكننا الركون إلى ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس كتعريف للجملة العربية، حيث عرفها بأنها «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاًّ بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»(٣).

---

(١) انظر: دراسات في الإعراب ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٢) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة ٧٨ ـ ٧٩.
(٣) من أسرار اللغة ٢٣٦.

[*] الفصل الثاني:

تقسيمات الجملة العربية

- الجملتان الاسمية والفعلية.
- الجملتان المعربة وغير المعربة.
- الجملتان الإخبارية والإنشائية.
- الجملتان الكبرى والصغرى.
- التقسيمات الحديثة للجملة.
- وقفة مع تقسيمات الجملة.

[*] أولاً:

الجملتان الاسمية والفعلية

مما اتفقت عليه كلمة النحويين ـ تقريبًا ـ هو تقسيم الجملة على أساس ما تبدأ به ـ ظاهرًا أو تقديرًا ـ، فإن بدئت بفعل كانت جملة فعلية، رُكناها: الفعل والفاعل. وإن بدئت باسم عُدَّت جملة اسمية، ركناها: المبتدأ والخبر.

وركنا كلا القسمين من الجملة يسمّيه النحاة: ركني الإسناد، ويسمّون المبتدأ ـ في الجملة الاسمية ـ والفاعل ـ في الجملة الفعلية ـ مسندًا إليه، بينما يسمّون الخبر ـ في الاسمية ـ والفعل ـ في الفعلية ـ: مسندًا.

والمسند والمسند إليه في كلا الجملتين يسميان عمدتي الكلام أو الجملة، بحيث لا تتكون الجملة أو تنعقد بدونهما، وما بقي من المواقع الإعرابية في أيٍّ من الجملتين يسمّى فضلة.

فالجملة الفعلية المكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به يكون الفعل والفاعل فيها عمدة، بينما المفعول به فضلة.

وهكذا الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر وصفة للخبر، يكون المبتدأ والخبر فيها عمدة، بينما الصفة فضلة.

[⋆] الجملة الظرفية

أضاف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) قسمًا ثالثًا إلى هذا التقسيم، وهو: الجملة الظرفية، يقول ابن هشام تحت عنوان: (انقسام الجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية): «فالاسمية هي: التي صدرها اسم، ....

والفعلية هي: التي صدرها فعل، ...

والظرفية هي: المصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد؟) و(أفي الدار زيد؟)، إذا قدَّرْتَ (زيدًا) فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرًا عنه بهما، ومَثَّل الزمخشري لذلك بِـ (في الدار) في قولك: (زيد في الدار)، وهو مبني على أن الاستقرار المقدّر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه»[1].

وقد تبع السيوطي (ت ٩١١هـ) ابن هشام في هذا التقسيم، يقول في الهمع: «وتنقسم الجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية، ...

والظرفية: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: (عندك زيد) أو (في الدار زيد) إذا قدَّرْتَ (زيدًا) فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرًا عنه بهما»[2].

ويشرح الدكتور الجواري المقصود بالجملة الظرفية بقوله: «وهي التي يكون المسند فيها ظرفًا، وهم [أي: النحاة] يعنون بذلك ظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور، نحو: (أفي الدار زيد)، أو (أزيد في الدار)،

---

(١) مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٢.
(٢) همع الهوامع ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

و(عندك عمرٌو)، و(قبلَك أخوك).

ويراد للجملة الظرفية أن تكون قسمًا برأسه لا ضربًا من الجملة الاسمية، إذا عُدَّ الاسم المرفوع فاعلاً للظرف والجار والمجرور، لا مبتدأ مخبرًا عنه بـ (كائن أو مستقر) اللَّذَين يعلق بهما الظرف والجار والمجرور»[(١)].

ولكنَّ هذا التقسيم لم يدرجه النحاة كقسم ثالث قسيم للفعلية والاسمية بشكل مطّرد، فبقي التقسيم الثنائي هو السائد لدى الدرس النحوي إلى يومنا هذا.

وأظن أن السبب في ذلك هو إمكان إدخال هذا النوع من الجمل ضمن الجمل الاسمية المكوّنة من مبتدأ خَبَرُهُ شبه الجملة.

لذلك غالبًا ما يعقّب النحاة في شرح الجملة الظرفية بهذه العبارة: «في حال عُدَّ المبتدأ فاعلاً للظرف أو الجار والمجرور».

لذلك لا يرى الدكتور فخر الدين قباوة صحّة جعل الجملة الظرفية قسمًا مستقِلاًّ من أقسام الجمل، بل يرى عدَّها من الجملة الاسمية التي يكون خبرها شبه جملة، يقول في ذلك: «ذكر النحاة جملة رابعة، أسموها (الجملة الظرفية)، وهي المصدَّرة بظرف أو جارّ ومجرور، قبل اسم مرفوع على الفاعلية، نحو: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ٢٨﴾[(٢)]، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾[(٣)]. فزعموا أن (أجر) فاعل للظرف، و(شك) فاعل للجارّ والمجرور. والاختيار أن كلاًّ منهما مبتدأ مؤخّر، حذف خبره لدلالة شبه

(١) نحو المعاني ١٠٦.
(٢) الأنفال: ٢٨.
(٣) إبراهيم: ١٠.

الجملة عليه. فالجملة اسمية»[١].

[★] جملة الشرط

لم يتّفق النحاة إلا على نوعين من أنواع الجمل، هما: الاسمية والفعلية، واختلفوا فيما عدا ذلك، فعندما عدَّ الزمخشري جملة الشرط قسيمًا للاسمية والفعلية ردّ عليه ابن هشام وشارح مفصَّله ابن يعيش، ولم يرتضيا هذا التقسيم، ومعهما كثير من النحاة كجلال الدين السيوطي في الهمع.

والدكتور قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) يشير إلى أن «للخليل[٢] والمبرِّد إشارة إلى الجملة الشرطية، ثم جاء الزمخشري ونصَّ عليها، ومثَّل لها بخبر المبتدأ في قولك: (بكر إن تعطه يشكرك)»[٣].

وقد أشرنا إلى هذا الخلاف سابقًا، وذكرنا أن الزمخشري مع عبد القاهر الجرجاني وابن جنّي والفارسي يرون استقلال الجملة الشرطية بقسم خاص، فيما يرى ابن هشام وشارح مفصل الزمخشري ابنُ يعيش ومعهما بقية النحاة كونها من الجملة الفعلية، وأن كل جزء من الجملة الشرطية يشكل جملة واحدة مستقلّة.

أما بعض المحدثين فيرون عدَّ جملة الشرط جملتين من المؤاخذات على الدرس النحوي القديم، ويرون خطأ هذا التقسيم.

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩ ـ ٢٠.

(٢) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن. من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد سنة ١٠٠هـ بالبصرة ومات بها سنة ١٧٥هـ. وعاش فقيرًا صابرًا. له: (كتاب العين) و(معاني الحروف) و(كتاب العروض) و(النقط والشكل). انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ ـ ٣٨٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١؛ والأعلام ٢/ ٣١٤؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٦٧٨.

(٣) م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

يقول الدكتور مهدي المخزومي: «كان ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة، لا جملتان، فليست جملة الشرط ـ بجزأيها المتصوَّرَيْن ـ إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة تامّة واحدة، وليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها.

ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار؛ لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معًا عن فكرة واحدة»[١].

ويوافقه على هذا الرأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إذ يقول: «جملة الشرط تستحق أن تعد قسمًا قائمًا بذاته بين الجمل، لأن في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها ما يميّزها عن جملتي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية كذلك»[٢].

والدكتور الجواري يبدي تأييده لرأي الزمخشري، ولا يؤيد ابن يعيش شارح مفصله، فيقول: «وقول ابن يعيش هذا، تنقصه الدقّة ويجانبه الصواب، لأن جملتي الشرط ليستا فعليتين على الدوام، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية، نحو: (إن تقمْ فأنا قائم)، قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾[٣]»[٤].

وهذا ما يراه الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (دراسات في الإعراب)، فيرى أن «التقسيم السليم ـ لأنه مأخوذ من واقع أمثلة الجملة العربية ـ هو أن تقسّم الجملة العربية إلى ما يأتي:

---

(١) في النحو العربي .. نقد وتوجيه، ص ٥٧ ـ ٥٨.
(٢) نحو المعاني ١١٦.
(٣) الحجرات: ١١.
(٤) نحو المعاني، ص ١٠٨.

١. الجملة الإسنادية.
٢. الجملة الشرطية.
٣. الجملة الظرفية.
٤. الجملة البسيطة»[١].

ومن النحويين المحدثين ممن يرون صحة انفراد الجملة الشرطية بقسم مستقل الدكتور فخر الدين قباوة، يقول: «والصواب ما ذهب إليه الزمخشري، لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي»[٢].

وقبله وضع الدكتور تمام حسّان تقسيمًا مغايرًا للجملة العربية، حيث قسمها إلى خمسة أقسام وضع فيها الجملة الشرطية، هي:

١. الجملة الاسمية
٢. الجملة الفعلية.
٣. الجملة الوصفية.
٤. الجملة الشرطية.
٥. الجملة الإنشائية[٣].

[★] تحديد معنى الجملتين: الاسمية والفعلية

يقول سيبويه[٤] في تحديده للمبتدأ ـ وهو ركن الجملة الاسمية الأول

(١) ص ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩.
(٣) انظر: الخلاصة النحوية، الدكتور تمام حسان ١٠٥ ـ ١٥٣.
(٤) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن =

وعلى أساسه تحدّد نوعية الجملة ـ: «فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»[١].

وانطلاقًا من هذه النقطة يعرف ابن هشام الجملة الاسمية بأنها: «التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوّزه، وهو الأخفش[٢] والكوفيون»[٣].

أما الجملة الفعلية فَـ «هي: التي صدرها فعل، كقام زيد وضُرِب اللصُّ، وكان زيد قائمًا، وظننتُه قائمًا، ويقوم زيد، وقُمْ»[٤].

وهذا النوع من التحديد لكلا النوعين بُنِيَ على أساس لفظي شكلي بحت دون مراعاة للمعنى، وذلك برأي كثير من النحويين المحدثين، تقول الدكتورة سناء حميد البياتي: «ونلاحظ أن النحاة في تصنيفهم هذا لا يستندون

أحمد. كما أخذ عن يونس بن حبيب، وعن عيسى بن عمر. وصنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو. رحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها سنة ١٨٠هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٢ ـ ٩٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢؛ و الأعلام ٥/ ٨١؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(١) الكتاب ١/ ٢٤.

(٢) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، وهو أحد الأخافشة الثلاثة. كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ. سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل. دخل بغداد وأقام بها مدّة، وروى وصنف بها. له: (الأوساط) في النحو، و(معاني القرآن)، و(المقاييس) في النحو، و(الاشتقاق)، و(المسائل) الكبير والصغير. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٦ ـ ٤٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٢.

(٤) م. ن. وانظر في تعريف الجملتين: الاسمية والفعلية: همع الهوامع، السيوطي، ١/ ٣٧ ـ ٣٨. الكليات للكفوي ٣٤١. القواعد الأساسية للهاشمي ٣٦٤. جامع الدروس العربية للغلاييني ٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ١/ ٥٧٦.

إلى المعنى، فنوع الكلمة ذات الموقع المتقدّم يحدّد نوع الجملة، بغض النظر عن وظيفتها النحوية، سواء كانت مسندًا أم مسندًا إليه، وهذا تخبط في التصنيف مرجعه إلى نظرية العامل، لأن الفعل عامل، والفاعل معمول، ولا يجوز ـ عندهم ـ أن يتقدّم المعمول على العامل»[١].

ويصف الدكتور مهدي المخزومي هذا التحديد بأنه «تحديد ساذج، يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض»[٢].

ولذلك يضع بعض النحاة تحديدًا أكثر ملاءمة لطبيعة الدرس اللغوي للتفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية في اللغة العربية، يقوم على أساس المسند دون ارتباط بمسألة التقدّم والتأخر في الجملة، فالجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسمًا، والفعلية ما كان المسند فيها فعلاً.

وتطبيقًا لذلك تكون جملة (قام زيد) جملة فعلية، وكذلك (زيد قام)، وذلك لأن المسند فيها فعل، وهو (قام).

بينما جملة (زيد قائم) جملة اسمية لكون المسند فيها اسم.

وهذا ما ذهب إليه كل من:

- الدكتور المخزومي في كتابه (في النحو العربي .. نقد وتوجيه)، ص ٣٩ ـ ٤٢.
- الدكتورة سناء حميد البياتي، في كتابها (قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

---

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ٣٤.
(٢) في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٣٩.

- الدكتور إبراهيم السامرائي[١]، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.
- الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، في كتابيه: (نحو المعاني)، ص ١٠٨. و(نحو التيسير)، ص ١٢٣.

(١) هو: إبراهيم أحمد راشد السامرّائي. علاّمة باللغة، أديب وشاعر. ولد في مدينة العمارة جنوبي العراق سنة ١٣٤١هـ، وفيها أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية، وأنهى دراسته الثانوية ببغداد، والتحق بدار المعلمين العالية (كلية التربية في الوقت الحاضر) ١٩٤٢ ـ ١٩٤٦، واشتغل مدرّسًا للعربية في كلية الملك فيصل ٤٦ ـ ٤٨، وأحرز الدكتوراه في النحو المقارن واللغات السامية من جامعة السوربون عام ١٩٥٦ م، وعين مدرسًا بكلية آداب جامعة بغداد ٥٦ ـ ٨١، ولي التدريس بالجامعة الأردنية ٨٢ ـ ٨٧، فجامعة صنعاء ٨٧ ـ ٩٦، وألقى عصا الترحال في عمّان، وتوفي بها سنة ١٤٢٢هـ. اختير عضوًا بمجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمّان والمجمع العلمي الهندي. ألّف: (الأب أنستاس الكرملي وآراؤه اللغوية) و(التطور اللغوي التاريخي) و(التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية) و(حديث السنين) و(الفعل زمانه وأبنيته) و(النحو العربي نقد وبناء) و(دراسات في اللغتين السريانية والعربية) وغيرها. انظر: ذيل الأعلام ٣/ ١٠ ـ ١١.

[*] ثانيًا:

الجملتان المعربة وغير المعربة

لعل التقسيم الأكثر تداولاً للجملة في الدراسات النحوية بعد تقسيمها إلى اسمية وفعلية، هو هذا التقسيم، حيث تقسّم الجملة إلى: جملة لها موقع إعرابي، وأخرى لا موقع إعرابيًّا لها.

وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) يُعَدُّ أول من أفرد لها بابًا خاصًّا لبحثها نحويًّا، حيث عقد بابًا لدراسة الجمل التي لا موقع إعرابيًّا لها، وآخر للجمل ذات الموقع الإعرابي.

فقسم الباب الثاني من أبواب المغني لبحث الجملة: حول تعريفها وتقسيماتها، وذكر من ذلك ثلاثة تقسيمات:

- تقسيمها إلى: اسمية وفعلية وظرفية.
- تقسيمها إلى: كبرى، وصغرى، وما بينهما (لا صغرى ولا كبرى).
- تقسيمها إلى: الجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي لها محل من الإعراب.

وبعد أن أنهى حديثه حول تقسيم الجملة إلى: صغرى وكبرى بدأ حديثه عن «الجمل التي لا محل لها من الإعراب».

وأشار إلى أنها: «سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل»[١].

ثم بدأ في سردها.

«فالأولى الابتدائية، وتسمّى ـ أيضًا ـ المستأنفة، وهو واضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق ـ أيضًا ـ على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل»[٢].

وأخذ بذكر الأقسام الستة الباقية[٣].

وبعد ذلك أخذ بسرد الجمل التي لها محل من الإعراب حيث حصرها في سبع أيضًا، هي: الخبرية، والحالية، والمحكية، والمضاف إليها، والمعلق عنها، والتابعة لما هو معرب ذو محل، وجزاء شرط جازم وبإذا الفجائية.

[⋆] تعريفها في المصادر النحوية

هذا التقسيم ـ والاصطلاح فيه ـ نحويٌّ خالص، وقد أجمع النحاة تقريبًا على تعريف الجمل التي لا محل لها من الإعراب بأنها: الجمل التي لا يقع المفرد موقعها أو إنها لا تقع موقع المفرد.

يقول ابن هشام في المغني: «الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلَّ محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل»[٤].

ولبيان هذه النقطة جيدًا لا بدَّ من ذكر مقدّمة موجزة، فنقول:

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٠٠.
(٢) م. ن.
(٣) من المعاصرين من عدَّها تسعًا، لا سبعًا، وسنشير إلى هذا في صفحة قابلة، فانتظر.
(٤) ص ٢/ ٥٠٠.

إن الغرض من استعمال الجملة في الكلام الإنساني هو لإثبات وقوع نسبة بين أمرين أو نفي وقوع هذه النسبة بينهما، وهذا في الجملة الخبرية (أو الإخبارية)[(١)]. وفي الجملة الإنشائية يكون الغرض منها طلب إيقاع هذه النسبة في الخارج بين أمرين، أو طلب عدم إيقاعها.

وهذا هو الاستعمال الأولي للجملة، وفيها تكون النسبة بين الطرفين مقصودة وملحوظة، ولذلك يسمى هذا النوع من الجمل بالجمل المستقلة.

ولكن الجملة قد تستعمل استعمال المفردات، بحيث لا تكون النسبة بين طرفيها ملحوظة، فلا التفات إلى هذه النسبة، بل ينظر إلى مجمل مدلول الجملة، ويعامل معاملة المفرد، الذي يرتبط ـ فيما بعد ـ مع مفرد آخر بنسبة يراد إثبات وقوعها أو عدمه. وهذا النوع من الاستعمال للجمل تكون فيه الجمل غير مستقلة المعنى. وهي التي تكون ذات الموقع والمحل الإعرابي.

وهذا ما يشرحه أبو البقاء الكفوي في كلياته، يقول: «والجملة تستعمل استعمال المفردات، ولا يعكس.

والجمل التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفردات، وليست النسب التي بين أجزائها مقصودة بالذات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النسبة بالخبرية والطلبية [أي: الإنشائية]، خصوصًا الجمل المحكية بعد القول، بل الجمل حينئذٍ في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بينهما بالواو، بخلاف ما لا محل لها من الإعراب، فإن نسبتها مقصودة بذواتها، فتعتبر صفاتها العارضة لها، فليس تظهر فائدة العطف بينهما بالواو إلا بتأويل»[(٢)].

---

(١) ما دَرَجَ عليه الدرس النحوي تسمية ما يقابل الجملة الإنشائية بـِ (الخبرية)، وسنشير في تقسيم الجملة هذا إلى ما رجّحناه هناك في تسميتها، حيث ذهبنا إلى أفضلية تسميتها بـِ (الإخبارية).

(٢) الكَليات ٣٤٢.

والدكتور فاضل السامرائي يعلّق على تعريف الجمل التي لها محل من الإعراب والأساس في تقسيمها بقوله: «وهذا التقسيم قائم على إمكانية حلول المفرد محلّها [أي: الجملة] أو لا ...

وهذا الأساس لتقسيم الجمل هو المسلَّم به عند النحاة، فما كان يصحّ تقديره بالمفرد من الجمل كان له محل من الإعراب وإلا فلا. هذا مع تسليمهم بجمل أن لها محلاً من الإعراب مع أنها لا يصح تقديرها بالمفرد، وذلك كجملة خبر ضمير الشأن، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1]، وكأخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع، نحو: (كاد زيد يموت) و(جعل يكتب)؛ ذلك لأن هذه مواطن جمل لا مواطن مفردات، فإنه لا يقال: (كاد زيد ميتًا)، ولا (جعل كاتبًا).

ولن يعجز النحاة التأويل إذا أرادوا»[2].

وبناء على ما ذكره الكفوي وملحوظة الدكتور السامرّائي نجد أن تعريف المعجم المفصل في النحو العربي تعريف شامل جامع مانع لهذين النوعين من الجمل، إذ عرف الجمل التي لا محل لها من الأعراب بأنها: «الجمل التي لا تحل محل المفرد، وتكوِّن كلامًا مستقلاًّ عن غيره»[3]، وعرف الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها: «الجمل التي تحل محل المفرد، وهي التي تكون غير مستقلة عما قبلها»[4].

أ. الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

عدّدتْ كتب النحو الجمل التي لا موقع لها من الإعراب، وحصرها

(١) الإخلاص: ١.
(٢) الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها ١٨٤ ـ ١٨٥.
(٣) ص ١/ ٤١٧.
(٤) ص ١/ ٤١٨.

أكثرهم في سبع جمل، هي[١]: «

١. الواقعة جوابًا لقسم، نحو: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٞ ﴾[٢].
٢. الواقعة صلة لموصول، مثل: رأيتُ الذي نجح أخوه.
٣. الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، كـ (إذا) و(لو) و(لوما) و(كلما) ، أو جازم غير مقرونة بالفاء أو إذا. نحو: إذا جاء محمد فأعطه الكتاب. ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ ﴾[٣].
٤. الواقعة في ابتداء الكلام، نحو: الفلاحُ في الجدّ.
٥. المفسرة، نحو: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[٤]، أشرتُ إليه أن قم.
٦. المعترضة، وهي الفاصلة بين متلازمين، نحو: أيدَك الله، إنك مُجِدٌّ فسررت. و﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ ﴾[٥].
٧. التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب، نحو: إذا اجتهد سليم نجح وسبق أقرانه».

وهذه الأنواع السبعة للجمل التي لا محلّ لها من الإعراب هي ما

---

(١) القواعد الأساسية للهاشمي، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.
(٢) الذاريات: ٢٣.
(٣) الزلزلة: ٧.
(٤) المؤمنون: ٢٧.
(٥) الواقعة: ٧٦.

اتفقت عليه كلمة النحويين، ولكن مصطفى الغلاييني[(١)] زاد عليها نوعين، هما: «

- **الاستئنافية**، وهي: التي تقع أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها، لاستئناف كلام جديد، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٣﴾[(٢)]. وقد تقترن بالفاء أو بالواو الاستئنافيتين. فالأول: كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١٩٠﴾[(٣)]. والثاني: كقوله: ﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾[(٤)].
- **التعليلية**، وهي: التي تقع في أثناء الكلام تعليلاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾[(٥)]. وقد تقترن بفاء التعليل، نحو: تَمَسَّك بالفضيلة، فإنها زينة العقلاء»[(٦)].

---

(١) هو: مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني، شاعر، من أعضاء المجمع العلمي العربي. مولده ـ سنة ١٣٠٣هـ ـ ووفاته ـ سنة ١٣٦٤هـ ـ ببيروت. تعلم بها وبمصر. وتلمذ للشيخ محمد عبده. أصدر مجلة (النبراس) سنتين ببيروت. وُظِّفَ بعدها في بيروت أستاذًا للعربية في المدرسة السلطانية أربع سنوات، وعين خطيبًا للجيش الرابع العثماني في الحرب العالمية الأولى، بعد الحرب أقام مدة في دمشق، وتطوع للعمل في جيشها العربي. عاد إلى بيروت فاعتقل. ليفرج عنه ويرحل إلى شرقي الأردن. ثم عاد إلى بيروت، نصب فيها رئيسًا للمجلس الإسلامي، ثم قاضيًا إلى أن توفي. من كتبه: (نظرات في اللغة والأدب)، و(عظة الناشئين)، و(نظرات في كتاب السفور والحجاب)، و(الثريا المضية في الدروس العروضية)، و(جامع الدروس العربية)، وغيرها. انظر: الأعلام ٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٨١.

(٢) النحل: ٣.

(٣) الأعراف: ١٩٠.

(٤) آل عمران: ٣٦.

(٥) التوبة: ١٠٣.

(٦) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٨٧.

وأرى الغلاييني صائبًا فيما ذهب إليه، وبخاصّة أن ما ذكره من أمثلة لا تنطبق عليه أنها جمل ابتدائية حتى يمكن إدراجها ضمنها.

ب. الجمل التي لها محل من الإعراب

كما كانت الجمل التي لا موقع لها من الإعراب سبعًا كان ما يقابلها في هذا التقسيم ـ وهي الجمل ذات الموقع الإعرابي ـ سبعًا أيضًا، وهي[1]:«

١. الواقعة خبرًا عن مبتدأ، أو عن (إنَّ) وأخواتها، نحو: الشجرة أوراقها مخضرّة، وإنَّ الكتاب ألفاظه عذبة. وعن (كان) وأخواتها، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2]، وكاد الفقر يكون كفرًا.
٢. الواقعة مبتدأ، نحو: من الواجب عليك أن تبرَّ والديك.
٣. الواقعة حالاً، نحو: جِئتُ والشمس مشرقة.
٤. الواقعة مفعولاً، مثل: علمتُ أن الله قادر، وأنْبَأْتُ إبراهيم المسألة يمكن فهمها.
٥. الواقعة مضافًا إليها، نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3].
٦. الواقعة جوابًا لشرط جازم إذا أقرنت بالفاء أو إذا الفجائية، نحو: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾[4]، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[5].

(١) القواعد الأساسية للهاشمي، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.
(٢) المائدة: ٦٢.
(٣) المائدة: ١١٩.
(٤) طه: ٧.
(٥) الروم: ٣٦.

٧. التابعة لجملة قبلها لها محل من الإعراب، نحو: شوقي يَنْظُمُ وينْثُرُ».

وهذه الأنواع للجمل التي لها موقع إعرابي مختلَف في تحديد الأنواع السبعة لها، فما ذكرناه أعلاه تحديد أحمد الهاشمي[1]، بينما ابن هشام يذكر نوعًا آخر لا يذكره الهاشمي.

فابن هشام يختلف مع الهاشمي في النوع الثاني هنا ـ وهو (وقوعها مبتدأ)، حيث يذكر بدلاً منه «التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

- (**أحدها**): المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو: ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾[2]، ونصب في نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾[3]، وجر في نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾[4] ...
- و(**الثاني**): المعطوفة بالحرف، نحو: (زيد منطلق، وأبوه ذاهب) إن قدرتَ الواو عاطفة على الخبر، ...

---

(١) هو: أحمد بن إبراهيم الهاشمي، أديب معلم مصري، من أهل القاهرة، ولد بها سنة ١٢٩٥هـ، وتوفي بها سنة ١٣٦٢هـ. كان مديرًا لثلاث مدارس أهلية، واحدة للذكور واثنتان للإناث، تلمذ للشيخ محمد عبده، وصنف كتبًا، منها: (أسلوب الحكيم)، و(جواهر الأدب)، و(جواهر البلاغة)، و(ميزان الذهب)، و(مختار الأحاديث النبوية)، و(القواعد الأساسية للغة العربية). انظر: الأعلام ١/ ٩٠؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٩١.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(٣) البقرة: ٢٨١.

(٤) آل عمران: ٩.

- **(الثالث)**: المبدلة، كقوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1]»[2].

بينما عدّد أبو البقاء الكفوي الجمل التي لها محل من الإعراب كالتالي:

١. الخبرية.
٢. الحالية.
٣. المحكية.
٤. المضاف إليها.
٥. المعلق عنها.
٦. التابعة للمعربة.
٧. جزاء الشرط الجازم بالفاء أو بإذا الفجائية.
٨. الجملة التي تكون صفة لما لها موضع من الإعراب بحسب إعراب موصوفها[3].

والغلاييني والدكتور الفضلي عدّدا الجمل التي لها موقع من الإعراب كالتالي:

١. الخبرية.
٢. الحالية.
٣. جملة مفعول القول.
٤. المضاف إليها.
٥. جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية.

---

(١) فصلت: ٤٣.
(٢) مغني اللبيب ٢/ ٥٥٣ ـ ٥٥٦.
(٣) انظر: الكليات، ص ٣٤٣.

٦. جملة النعت.
٧. الجملة التابعة[1].

[⋆] الجمل المختلف في إعرابها

هناك أنواع من الجمل لم يتفق النحاة على إعرابها، وهي ما سمّاه الأستاذ إبراهيم الحندود: (الجمل المختلف في إعرابها)، وقد عقد لها دراسة مستقلة وافية واسعة، رأيتُ من المناسب استعراض هذه الجمل والإشارة إليها، عبر سردها هنا، إذ لا مجال لاستعراض ما ذكره الأستاذ الحندود من اختلافات نحوية حولها، وهي كالتالي:

١. الجملة المعلقة في نحو: (عرفتُ زيدًا أبو مَنْ هو).
٢. جملة الفاعل أو نائب الفاعل، ومحلها الإعرابي.
٣. الجملة الواقعة بعد (مذ) و(منذ).
٤. الجملة الواقعة بعد (بينما)، و(بينا).
٥. الجملة الواقعة بعد (إذا) الشرطية.
٦. الجملة الواقعة في الاستثناء بالفعل.
٧. الجملة التفسيرية.
٨. الجملة الواقعة بعد (آيةَ)، بمعنى علامة.
٩. الجملة الواقعة بعد (ذي)، في قولهم: (اذهب بذي تسلم).
١٠. الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية.
١١. الجملة الواقعة بعد (لما)[2].

وقد نوّه الأستاذ الحندود على أن الاختلافات حول هذه الجمل ومواقعها الإعرابية هي اختلافات فردية، أي بين نحوي وآخر، حيث يقول:

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية، ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦. ومختصر النحو، ص ٢٦٦.
(٢) الجمل المختلَف في إعرابها ٤٤ ـ ١٠٦.

«إنَّ الخلاف في هذه المسائل كلها أو غالبها خلافٌ فردي، أو شبه فردي، قد يكون مبنيًّا على خلاف آخر في فهم المخالف لمصطلح الجملة المختلَف فيها، وليس من الخلاف العام، فإن المسألة قد يكون المخالف فيها لرأي الجمهور واحدًا أو اثنين فقط»[(١)].

[★] اعتراض هيِّن حول هذا التقسيم

ربما أشرنا غير مرّة إلى أن التقسيمات وتبويب النحو تم بالنظر إلى الناحية الشكلية، وأنه قد أغفل المعنى بشكل كبير في مسائل النحو وتفصيلاته، ومن هذا المنطلق يأخذ بعض الدارسين على النحاة القدامى اقتصارهم في مسألة تقسيم الجمل إلى: جمل ذات موقع إعرابي وأخرى لا موقع إعرابي لها بأنه تقسيم جافّ وناقص، وهو الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، حيث يقول: «النحاة لم يفرِّقوا بين الجمل المفيدة والجمل غير المفيدة في تصنيفهم للجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي تعريفهم لها، على الرغم من إشارتهم إلى هذين النمطين من الجمل عند تعريفهم للجملة والكلام.

كما أنهم لم يفرّقوا بين ما وقع منها موقعًا أساسيًّا في التركيب، أي ما جاء عمدة، أو في مقام العمدة قياسًا، وبين ما وقع فضلة صراحةً أو قياسًا.

ولا شكّ أن جملة الصلة في قولنا: (يعجبني الذي يجتهد)، وهي جملة (يجتهد)، هذه الجملة تختلف عن جملة جواب الشرط في قولنا: (مَنْ يجتهدْ ينجح)، فجملة (ينجح) يتم بها المعنى، أما جملة الشرط (يجتهد) فإنها تلتقي مع جملة الصلة في أنها مع ما قبلها في موضع المفرد، وليست قائمة بذاتها، مثل جواب الشرط، وهذه الجمل تختلف عن جملة جواب القسم في قولنا (والله لتنتصرنَّ)، كما تختلف هذه الجمل جميعها في الفائدة والتركيب عن الجملة المنقطعة لفظًا في قولنا: ﴿قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى

(١) م. س ١٠٧.

ٱلۡأَرۡضِ﴾[١]. فالجملة المنقطعة عند النحاة التي لا محل لها من الإعراب عند جملة ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

وهذه الجملة تختلف عن الجملة الاعتراضية في قول النابغة الذبياني [من الوافر]:

ألمْ يأتِيك ـ والأنباء تنمي ـ بما لاقت لبون بني زيادِ[٢]

والاعتراض هنا ـ وهو جملة (والأنباء تنمي) ـ يختلف عن الجملة التفسيرية في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[٣]، فهم يصنّفون جملة: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ في إطار الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تفسيرية.

فهذه الجمل ـ كما أشرنا ـ لا تجمعها طبيعة واحدة، غير ما أشار إليه النحاة من عدم وقوع المفرد موقعها، على أساس ما افترضوه من أن الإعراب للاسم المفرد أو لما حلّ موضعه»[٤].

وهي لفتة جميلة من الدكتور حسني، ويمكننا أن نرجع سبب هذه الغفلة من النحاة عن مثل هذه التقسيمات التي يقترحها في نصِّه هذا إلى عاملين

---

(١) الكهف: ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) هذا البيت لِـ (قيس بن زهير)، ورد في الكتاب ٣/ ٣١٦. ولسان العرب، مادّة (أتى)، وشرح شواهد المغني ٣٢٨ ـ ٨٠٨. واللبون: الشاة والإبل ذات اللبن. **والشاهد فيه:** مجيء جملة (والأنباء تنمي) جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والنحاة يستشهدون به لورود الفعل (يأتي) مسبوقًا بحرف الجزم (لم)، ولم تحذف منه الياء، للضرورة الشعرية.

(٣) الصف: ١٠ ـ ١١.

(٤) إعراب النص .. دراسة في إعراب الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، ٦٦ ـ ٦٧.

اثنين، هما:

١. عدم اهتمام النحاة السابقين بدراسة الجملة العربية دراسة مستوفية.
٢. عدم رعاية جانب المعنى في تقسيمات وتبويب النحو، والتأصيل له داخل تفصيلات المسائل النحوية.

ولذلك على الدراسات النحوية الحديثة أن تراعي هذا الجانب بشكل كبير من حيث النظرية والتطبيق.

[★] الغاية من إعراب الجمل

يشير الدكتور فخر الدين قباوة إلى نقطة مهمّة، وهي الغاية والفائدة من وجود جمل لها موقع إعرابي، يقول في ذلك: «الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام، وصلةِ كلٍّ منها بما قبلها وما بعدها منه. والحال واحدة سواء أكان للجمل محل من الإعراب أم لم يكن لها محل. ذلك لأننا في إعراب الجمل نحدّد مدى الجملة ومكانها من العبارة، وعلاقتها بالمفردات والجمل التي حولها، ونوعها من اسمية أو فعلية أو شرطية، وصفتها من صغرى أو كبرى، ذات وجه واحد أو وجهين، ونبيّن صلتها بالإعراب. فإن كانت في موقع المفرد دلَّ مضمونها أو لفظها على معناه، وحلّت محله في تقدير الإعراب. وإلا كانت خالصة في جمليّتها لا تقتضي التقدير والمحل الإعرابي.

وشأن الجمل في هذا هو شأن المفردات، فالحكم على الحرف أو الفعل الماضي أو الفعل المضارع أو فعل الأمر بأنه مبني، لا محلّ له من الإعراب، لا يعني تجريده من الدلالة المعنوية والعلاقات التي بينه وبين الكلمات المحيطة به. وإنما يعني أنه لا يتأثر لفظ آخره بتغير معانيه وعلاقاته، أو بالكلمات التي قبله. فهو يلتزم صورة واحدة لا علاقة لها بظواهر الإعراب. أما الأسماء والأفعال المعربة فلفظ أواخرها مهيأ للتأثُّر بالعلاقات المعنوية واللفظية، وتتغير صوره الصوتية لفظًا أو تقديرًا، تبعًا لتلك العلاقات.

والحال في الجمل قريبة جدًّا من هذا، فالتي لها محلّ من الإعراب شبيهة بالأسماء والأفعال المعربة، لأنها وقعت في موقعها بدلالة المضمون أو اللفظ. والتي لا محل لها شبيهة بالحروف والأفعال الماضية والأفعال المضارعة المبنية وأفعال الأمر.

وعلى هذا، فإننا حين نقول عن الجملة: إنها ابتدائية أو استئنافية أو اعتراضية أو جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول أو تابعة لجملة لا محل لها .. فإننا نبين الوظيفة النحوية التي تؤدّيها في الكلام، ونوضح علاقتها بما قبلها وما بعدها، مع أنها لا محل لها من الإعراب»[1].

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ٣٣ ـ ٣٤.

[*] ثالثًا:

الجملتان الإخبارية والإنشائية

لعل التقسيم السابق للجملة (إلى: اسمية وفعلية) هو أشهر تقسيمات الجملة وأكثرها دورانًا في كتب النحو، أما تقسيمها إلى: جملة خبرية وإنشائية، فإنه تقسيم عادةً ما يشيع في الدراسات والكتب المنطقية والبلاغية، وكذلك يتعرّض له علماء أصول الفقه.

ولا نجد فرقًا بيِّنًا في تعريف هذه العلوم لكلا النوعين من الجملة، يقول الدكتور فضل حسن عباس ـ معرِّفًا الخبر ـ: «ما احتمل الصدق والكذب، وأن الإنشاء ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا.

وهناك تعريف آخر، وهو: أن الخبر لا يتوقّف تحقُّقه ووجوده على قول المتكلّم، أما الإنشاء فهو ما يتوقّف تحقّقه على تلفُّظ المتكلِّم به»[١].

ويعرف الدكتور عبد العزيز عتيق الخبر بأنه «ما يصحّ أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب. فإن كان الكلام مطابقًا للواقع كان قائله صادقًا، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبًا»[٢].

---

(١) البلاغة فنونها وأفنانها، الدكتور فضل حسن عباس ١/ ١٠٠.
(٢) علم المعاني، الدكتور عبد العزيز عتيق، ٤٦.

ويعرف الإنشاء بأنه «الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه»[١].

ولا يختلف المناطقة في تعريفهم للخبر والإنشاء عن البلاغيين، حيث يعرّفون الخبر بأنه «المركّب التام الذي يصحّ أن نصفه بالصدق أو الكذب»[٢]، والإنشاء بِـ «المركب التام الذي لا يصحّ أن نصفه بصدق وكذب»[٣].

ولا تغيب عن الدراسات الأصولية دراسة هذين النوعين من الجمل، وذلك لأن معظم التشريعات الدينية تُسْتَقَى من النصوص الشرعية، وغالبًا ما تكون الصيغ المستعملة صيغًا إنشائية في صورتها الأمرية.

ولذلك نرى حضورًا واسعًا لدراسة هذين النوعين من الجمل في كتب أصول الفقه، والأصوليون يعرفون الجملة الخبرية والإنشائية بالتعريف البلاغي والمنطقي نفسه.

[★] ملحوظتان حول هذا التقسيم

(١) وبخصوص هذا التقسيم للجملة يبدي الدكتور عبد الهادي الفضلي بعض الملحوظات عليه، وأولها حول التسمية، حيث يفضّل لفظة (الإخبار) بدلاً من الخبر، «والفرق بين (الإخبار) و(الخبر) هو أن الخبر وصف للكلام الصادر من المُخْبِر، ... والإخبار هو فِعْلُ المخبر حالةَ نطقه بالكلام، ...

---

(١) م. س، ص ٦٩.
(٢) المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر ١/ ٥٣.
(٣) م. س، ص ١/ ٥٤.

ولأجل التناسق والتناغم بين المصطلحين من حيث اللفظ والمعنى عَبَّرْتُ عنهما بالإخبار والإنشاء»[١].

وهي ملحوظة سبق أن تعرض لها الدكتور الجواري في كتابه (نحو المعاني)، إذ يقول هناك: «إن تسمية الجملة الإخبارية (خبرًا) أو (جملة خبرية) أمر يحتاج إلى شيء من التصحيح، حتى ينطبق الاسم على مسمّاه، ذلك بأن قولهم: «في الكلام (خبر)»، يلتبس بخبر المبتدأ، وهو في الغالب لفظ مفرد، وذلك هو الأصل، أو قد يكون جملة تؤول بمفرد، أو تعلق بمفرد (الجملة الظرفية)، ...

وقد كان يكون أولى بهم لو أنهم قالوا في هذه الجملة التي تحتمل الصدق والكذب: (جملة إخبارية)، أي إنها يراد بها الإخبار عن نسبة في خارج كلام المتكلّم، تصدّقه أو لا تصدّقه»[٢].

(٢) وكانت الملحوظة الأخرى ـ للدكتور الفضلي ـ حول التعريف المتداول لكلا القسمين، فيقول: «والذي نلمسه واضحًا في مفهوم التعريف في أعلاه أنه يفترض اشتمال الكلام دائمًا على نسبة قائمة بين الموضوع والمحمول أو المسند إليه والمسند، ولأنَّا أبنّا في مبحث الجملة أن الجملة ليست إسنادية دائمًا، فهناك الجملة غير الإسنادية.

ولأن وظيفة الكلام تنبع من غاية المتكلّم من النطق به، والغاية تختلف عند الإنسان، فقد تتطلب أن يعبر عنها بالجملة الإسنادية، وقد تتطلب أن يعبر عنها بالجملة غير الإسنادية.

على هذا، لا بدَّ من صياغة التعريف بعبارة أخرى.

---

(١) دروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور الفضلي، ٢/ ١٩٢.
(٢) نحو المعاني ١١٨ ـ ١١٩.

ومن هنا نقول:

الإخبار هو: الإعلام عن وقوع شيء أو لا وقوعه.

والإنشاء هو: طلب إيقاع فعل أو لا إيقاعه»[١].

ولا يفوتني أن أنوه بأن الإشارة إلى أن هذين النوعين من الجملة لم يرد إلا نادرًا في الدرس النحوي السائد، ولعل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) أول من أدرجها ضمن أنواع وتقسيمات الجملة العربية.

يقول في الهمع: «اختلف الناس في أقسام الكلام:

فالحُذّاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء. وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء.

قالوا: لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب، أو لا. الأول: الخبر. والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب.

والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى (اضربْ) ـ وهو طلب الضرب ـ مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطلب لا نفسه»[٢].

وما أظنه قويًّا أن النحاة ـ بسبب عدم تخصيصهم لبحث مستقل عن الجملة قبل وبعد ابن هشام إلا قليلاً ـ كان وراء عدم درسهم لهذين القسمين للجملة.

---

(١) دروس في أصول فقه الإمامية ٢/ ١٩٣.
(٢) همع الهوامع، ١/ ٣٤.

وقد تسبب عدم عقد قسم خاص لدراسة الجمل الإنشائية في العربية إلى خلط واضح في دراسة أساليبها، فالأمر ـ كنوع من أنواع الإنشاء والطلب ـ يُدرَس مع الأفعال الماضية والمضارعة، والنهي يُدرس عندما يتعرض النحاة إلى أدوات جزم المضارع، ويدرسون الأداة (لا) الناهية.

وصيغتا التعجّب تدرسان بشكل مستقل، ويحار النحاة في إعراب المسند إليه فيهما.

والاستفهام يدرس متفرّقًا مع أدوات وأسماء الاستفهام، وقد يدرس مع الأسماء الموصولة باعتبار أنَّ (أي) اسمٌ موصولٌ، واسمُ استفهام في الوقت نفسه.

بينما كان الأولى أن تدرس هذه الجمل دراسة مستوفية، بحيث يكون لها مواقعها الإعرابية المختلفة عن مواقع الجمل الإخبارية.

وهذا ما دعا إليه الدكتور تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية .. معناها ومبناها)، حيث عدَّ الجمل الإنشائية والأدوات التي تستعمل فيها بالخوالف، وقسمها إلى أربعة أقسام:

- **خالفة الإخالة،** وقصد بها الجمل المحتوية على ما يسميه النحاة (اسم الفعل)، مثل: (هيهات العقيق).
- **خالفة الصوت،** وهي الجمل المحتوية على ما يسميه النحاة (اسم الصوت)، مثل قولك للطفل: (كِخْ).
- «**خالفة التعجّب،** ويسميها النحاة صيغة التعجب، وليس هناك من دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل تُنُوسِيَ فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد لا يمتُّ إلى الأول بصلة، وليس

المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد، وبمعنى جديد».

- «**خالفة المدح أو الذم**، ويسميها النحاة (فعلي المدح والذم)»[١].

وربما يكون الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أكثر إيضاحًا لهذه الفكرة، حيث إنه عندما قسّم الجمل، قسمها تقسيمًا ثلاثيًّا: إسناديّةً وموجزة وغير إسنادية، وقصد بغير الإسنادية «الجمل التي يمكن أن تعد جملاً إفصاحية، إي إنها كانت في أول أمرها تعبيرًا انفعاليًّا يعبر عن التعجّب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة. ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال»[٢].

وفي موضع آخر، يقول الدكتور محمد حماسة: «ولما كانت كل واحدة من هذه ـ مع ضميمتها ـ تكون جملة مستقلّة تنفرد في خصائصها ـ من وجهة نظري ـ عن بقية الجمل، فإني أفضل تسميتها بما اصطلح عليه، ولذلك سوف يكون هناك جملة الخالفة، أي التي تتكون من اسم الفعل مع ضميمته إن وجدت، وجملة التعجب، وجملة المدح والذم»[٣].

(١) انظر: اللغة العربية .. معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، ١١٣ ـ ١١٥.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ٩٧.
(٣) م. س، ص ٩٧ ـ ٩٨.

[*] **رابعًا:**

الجملتان الكبرى والصغرى

التقسيم الرابع للجملة العربية هو ما ذكره ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في كتابه القيِّم (مغني اللبيب)، حيث أشار هناك إلى ثلاثة تقسيمات للجملة، ذكرنا اثنين منها (التقسيم إلى: اسمية وفعلية وظرفية، والتقسيم إلى: ما لها محل من الإعراب وما ليس لها محل من الإعراب).

أما التقسيم الثالث الذي نحن بصدده الآن هو تقسيمه الجملة إلى: جملة كبرى وصغرى، وما بينهما، وهي الجمل التي لا توصف بأنها كبرى أو صغرى.

ولم يزد الدارسون والنحويون على ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ما يستحق الذكر.

ولعل السبب في عدم العناية الكبيرة بهذا التقسيم والاستفاضة فيه قلة أثره في التطبيقات النحوية، ومجرّد كونه مصطلحًا لأنواع معينة من الجمل.

يقول ابن هشام: «**انقسام الجملة إلى: كبرى وصغرى:**

الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم).

والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين»[١].

ولأن الجملة الاسمية قد تتحوّل إلى جملة فعلية في حال دخل عليها فعل ناسخ، يعرّفها الدكتور فاضل السامرّائي تعريفًا آخر، فيقول: «فالجملة الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، أو الجملة المصدّرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة بحسب الأصل.

وبعبارة أخرى، هي: ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل»[٢].

أما الدكتور فخر الدين قباوة فيعرّفها بقوله: «الجملة الكبرى، وهي: الجملة المكوّنة من جملتين أو أكثر؛ إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعولٍ ثانٍ لفعل ناسخ»[٣].

ويعلم من هذا التقسيم أن هناك جملاً لا توصف بأنها جمل كبرى أو أنها جمل صغرى، ولذلك يقسّم أحمد الهاشمي الجملة إلى ثلاثة أقسام، هي: «

- كبرى، وهي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (العلم ثمرته لذيذة).
- صغرى، وهي: ما كانت خبرًا عن غيرها، كجملة (ثمرته لذيذة) في المثال السابق.
- لا كبرى ولا صغرى، نحو: (العلم نافع)»[٤].

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٧. وانظر: القواعد الأساسية للهاشمي، ص ٣٦٤. نحو المعاني للجواري، ص ١٠٦. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٨.

(٢) الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها ١٦٨.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ٢٤.

(٤) القواعد الأساسية، ص ٣٦٤.

[*] خامسًا:

التقسيمات الحديثة للجملة

أشرنا في مطلع هذه الدراسة إلى أن اهتمام النحاة قديمًا بإعراب المفردات النحوية قد فاق كثيرًا اهتمامهم بالجملة العربية بجميع أضرابها.

وهو أمر التفت إليه بعض الدارسين المحدثين، فأخذت تظهر بين الفينة والأخرى بعض الدراسات المستقلة عن الجملة العربية، وقد ذكرنا ما وقفنا عليه منها هناك.

وكان لا بدَّ أن يعقب ظهور مثل هذه الدراسات بعض النتائج، التي كان من أهمها ظهور تقسيمات جديدة للجملة، تغاير ما اتفقت عليه كلمة النحويين في تقسيمهم لها.

وهو ما سنعرض له هنا:

<u>١. تقسيم الدكتور تمام حسّان</u>

قسم الدكتور تمّام حسّان الجملة تقسيمين رئيسين، التقسيم الأول: من حيث المبنى، فقسمها إلى:

١. جملة اسمية، تتكون من مبتدأ وخبر.

٢. وجملة فعلية، تتكون من فعل وفاعل، أو من فعل ونائبٍ عن الفاعل.
٣. وجملة وصفية، تتكون من ركينين، الركن الأول: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، والركن الآخر: معمول هذه الصفات.
٤. وجملة شرطية، تتكون من الشرط والجواب، وقد قسمها الدكتور حسَّان إلى: امتناعية وإمكانية، قصد بالامتناعية ما يكون مدلول الشرط ممتنع التحقّق، وبالإمكانية ما كان تحققه ممكنًا.

والتقسيم الثاني: من حيث المعنى، حيث قسمها إلى:

جملة خبرية، وجملة إنشائية.

مقسِّمًا الجملة الإنشائية إلى: جملة إنشائية طلبية، تشمل صيغ: الأمر، والتحضيض، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير.

وإلى جملة إنشائية إفصاحية، تشمل الصيغ التالية: القَسَم، والعقود، والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والإخالة، والحكاية الصوتية[١].

حيث قصد بجملة الإخالة: الجملة المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأفعال[٢].

وبالحكاية الصوتية: الجمل المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقل[٣].

(١) انظر: الخلاصة النحوية ١٣٧ ـ ١٥٣؛ واجتهادات لغوية ١٦٠.
(٢) انظر: م. س ١٥١ ـ ١٥٢.
(٣) انظر: م. س ١٥٣.

٢. تقسيم الدكتور محمود نحلة

قسم الدكتور محمود أحمد نحلة الجملةَ العربية إلى قسمين رئيسين، هما: الجملة البسيطة، والجملة المركّبة.

ثم قسّم الجملة البسيطة إلى ثلاثة أقسام:

الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الجُمْلِيَّة.

عنى بالجملة الاسمية التي يكون طرفاها اسمين، وبالجملة الفعلية التي يكون ركنها الأول فعل، والثاني اسم.

بينما عنى بالجملة الجملية «كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية، بالمعنى الذي حدّدناه للجملتين الاسمية والفعلية»[١].

ثم قسّم الجملة المركبة إلى نوعين، يقول: «تصاغ الجملة المركبة من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين.

فأما النوع الأول فنصطلح عليه بِـ (التركيب المُفَرَّد)، وأما النوع الثاني فنصطلح عليه بِـ (التركيب المتعدِّد).

والتركيب المُفَرَّد يكون بإحدى طريقتين: أولاهما أن توضع جملتان بينهما علاقة دلالية وثيقة متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي أو غير مرتبطتين، والثانية أن تدمج إحدى الجملتين في الأخرى، أو تدخل فيها، أو تتفرع عنها»[٢].

---

(١) مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٣٧.
(٢) م. س ١٤٥.

وقد قسم الدكتور نحلة التركيب المفرد تقسيمات فرعية أخرى، فسمى القسم الأول منه بـ (تركيب الربط)، وعنى به تلك الجملة المترابطة، إما عن طريق أدوات الربط، التي مثل لها بحروف العطف، أو المترابطة ترابطًا معنويًّا، ويقول شارحًا هذه الأخيرة: «وثمة أنواع من الجمل المرتبطة دون رابط، يذكرها [أي: نحاة العربية] بنعوت مختلفة، كالجمل التفسيرية، والاعتراضية، والبدلية. ولكنهم لا ينصون على أن هذه الجمل متعاطفة دون عاطف»[1].

وسمى القسم الآخر من التركيب المفرَّد بتركيب التفريع، وعنى به تلك الجمل التي تتفرع عن جملٍ أمّ تضمها جميعًا، حيث قسمها إلى متفرّعة برابط، كالجمل الشرطية، ومتفرعة بالربط، ومثل لها بجملة المصدر المؤول، والجملة الحالية، والجملة الموصولة، والجملة المضاف إليها.

هذا في التركيب المفرَّد، أما في التركيب المتعدِّد، وهو ما قصد به «أن تتكون من أكثر من جملتين، وتتلقاها الأذن مسموعة، أو العين مفردة بما هي وحدة واحدة، وإن كانت ذات أجزاء، ...

والتعدُّد في الجملة المركبة إما أن يكون بتكرار الربط، وإما بتكرار التفريع، وإما أن يكون بهما معًا، ...

والجملة بهذا التعدد تتسع وتتعقّد أحيانًا، لكنها تظل صحيحة من الوجهة النحوية، ويرى بعض الباحثين أن هذا النوع من الجمل يكثر في النثر الأدبي والنصوص العلمية ولغة الصحافة، والبحث فيها أقرب إلى الدراسة الفنية للأسلوب، منه إلى البحث النحوي.

ومما يمكن الاستشهاد به على تعدّد الربط وحده قول الله ـ عزّ وجلّ ـ:

---

(١) م. س ١٤٧.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾[1].

وأما التعدّد بالتفريع وحده، فيمكن الاستشهاد له بنحو قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾[2].

وأما التعدّد بالمراوحة بين الربط والتفريع فمنه قوله جلّ وعزّ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾[3]»[4].

٣. تقسيم الدكتور محمّد حماسة

قسم الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف الجملة العربية إلى ثلاثة أقسام، هي: «الجمل الإسنادية: التي يكون الإسناد فيها مقصودًا بالذات، ويلزم فيها تضامّ عنصرَي الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية، أو مقالية، بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه، بل يصبح ذكره زائدًا عمّا يقتضيه الموقف اللغوي المعين، وبحيث تفهم دلالة العنصر الباقي بعد الحذف مراعًى فيها جانب المحذوف، ويمكن أن نقول إن هذا ما عبر عنه نحاتنا

---

(١) المؤمنون: ١٢ ـ ١٤.
(٢) الروم: ٤١.
(٣) يونس: ٢٢.
(٤) مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٨١ ـ ١٨٢.

بالحذف الجائز؛ لأنه معلوم ...

والقسم الثاني من الجمل هو: الجمل الموجزة، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا أو غائبًا، وتحته ـ أيضًا ـ أنواع.

والقسم الثالث هو: الجمل غير الإسنادية»[١].

ثم قسّم الجملة الإسنادية ـ التي سمّاها أيضًا: الجملة التامة ـ إلى ثلاثة أقسام، هي: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية[٢].

وعنى بالجملة الوصفية المعنى نفسه الذي قصده الدكتور تمّام حسّان بها، وهي المشتملة على الأوصاف التالية: (اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل) ومعمولاتها.

وقسم الجملة الموجزة إلى ثلاثة أقسام ـ كذلك ـ، هي:

(١) الجملة الفعلية الموجزة، وذكر لها حالات أربع، هي:

١. الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: (أتكلّم).
٢. الفعل المضارع المبدوء بالنون، مثل: (نتكلّم).
٣. الفعل المضارع المبدوء بالتاء، مثل: (تتكلّم).
٤. فعل الأمر للمخاطب الواحد، مثل: (استقمْ)[٣].

وهي الأفعال التي يكون فاعلها الضمير المستتر وجوبًا ـ كما يعبر النحاة.

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة ٧٨ ـ ٧٩.
(٢) انظر: م. س ٧٩ ـ ٨٧.
(٣) انظر: م. س ٩٠ ـ ٩١.

(٢) الجملة الاسمية الموجزة، ومثّل لها بأربع حالاتٍ أيضًا، هي:

١. الاسم المرفوع بعد (لو لا) الامتناعية، بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾[(١)].
٢. الاسم المعطوف عليه اسمٌ آخر بواو المعيّة، مثل: (كل رجل وضيعته).
٣. المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار، مثل: (ضربي زيدًا قائمًا).
٤. المصدر الذي يجاء به بدلاً من اللفظ بفعله، سواءً أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء، وسواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا، مثل: (سمعٌ وطاعةٌ)، و(صبرٌ جميلٌ)[(٢)].

(٣) الجملة الجوابية الموجزة، ويقصد بها كل ما كان إجابة لسؤال، وكان مكتفيًا بنفسه، مغنيًا في موقفه عمّا سواه، ومثّل لها الدكتور محمد حماسة بأدوات الجواب، مثل: (نَعَمْ)، و(بلى)، و(لا)[(٣)].

وأخيرًا، قسم الجملة غير الإسنادية إلى سبعة أقسام، هي:

١. **جملة الخالفة**، وقصد بها الجمل التي تتضمن ما يطلِق عليه النحويون أسماء الأفعال.
٢. **الجملة التعجبية**، ويقصد بها صيغتي التعجب: (ما أفعله) و(أفْعِلْ به).

---

(١) النساء: ٨٣.
(٢) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة ٩١ ـ ٩٤.
(٣) انظر: م. س ٩٥ ـ ٩٦.

٣. **جملة المدح والذم**، وهي المبتدئة بـ (نِعْمَ)، أو (بِئْسَ)، أو (حبذا)، أو (لا حبذا).
٤. **جملة خالفة الصوت**، وهي المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأصوات.
٥. **الجملة الندائية**، وهي جمل صور المنادى المعروفة، وينضم إليها: جملة الاستغاثة والندبة بصورهما المختلفة.
٦. **الجملة القَسَمِيَّة**، وهي المشتملة على صيغة القسم المعروفة.
٧. **الجملة التحذيرية والإغرائية**(١).

وهذا التقسيم لا يختلف كثيرًا عن تقسيم الدكتور تمّام حسّان، حيث يبدو التأثر به واضحًا، وهو أمر راجع إلى تبني الدكتور محمد حماسة تقسيم الكلمة الذي وضعه الدكتور حسّان، وهو التقسيم الذي ظهر أثره على تقسيم الجملة.

فما جعل النحاة ـ قديمًا ـ يقسمون الجملة إلى فعلية واسمية هو تقسيمهم الكلمة إلى أقسام ثلاثة فقط، ولكون الحرف لا يؤدي إلا وظيفة الربط في الجملة، لم يكن هناك جملة منسوبة إليه، واقتصرت الأقسام على الجملة الاسمية والفعلية، وهذا أمر اختلف مع تبني الدكتور تمام حسان تقسيمًا سباعيًّا تؤدي فيه معظم هذه الأقسام أدوارًا واضحة في الجملة، جعله في النهاية يقسم الجملة على أساسها.

وهي الأقسام التالية:

الاسم. الصفة. الفعل. الخالفة. الضمير. الظرف. الأداة(٢).

---

(١) انظر: م. س ٩٧ ـ ١١٠.
(٢) انظر: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين: التقديري والمحلّي، الدكتور تمام حسّان، مجلّة اللسان العربي، مج١١، ج١، ١٣٩٤هـ، ص ٢٧.

٤. تقسيم الدكتور الفضلي

قسم الدكتور عبد الهادي الفضلي الجملة العربية إلى أربعة أقسام، ورأى أنه التقسيم السليم، في مقابل التقسيم النحوي الثنائي للجملة، وذلك لأنه «مأخوذ من واقع أمثلة الجملة العربية، [إذ المفترض أن] تقسم إلى ما يأتي:

١. الجملة الإسنادية.
٢. الجملة الشرطية.
٣. الجملة الظرفية.
٤. الجملة البسيطة.

والجملة الإسنادية هي التي تشتمل على: مسند إليه ومسند.

والجملة الشرطية هي التي تشتمل على شرط وجزاء.

والجملة الظرفية هي التي تشتمل على ظرف أو جار ومجرور بعدها اسم.

والجملة البسيطة هي ما سوى الثلاث، فقد تشتمل على كلمة واحدة، اسمًا أو فعلاً أو خالفة، وقد تشتمل على أكثر، إلا إنها لا إسناد فيها ولا تعليق ولا ظرفية»[(١)].

٥. تقسيم الدكتور أيوب

التقسيم الأخير الذي نعرضه هنا هو تقسيم الدكتور عبد الرحمن أيوب، حيث قسّم الجمل العربية إلى نوعين، هما: «إسنادية، وغير إسنادية.

---

(١) دراسات في الإعراب ١٣٥ ـ ١٣٦.

والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية.

أما الجمل غير الإسنادية، فهي: جملة النداء، وجملة (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وجملة التعجّب.

وهذه لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[١].

وقصد «بالجملة الإسنادية هنا الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء.

والجملة الإسنادية ـ كما سبق أن أشرنا ـ نوعان: اسمية وفعلية.

والجملة الاسمية هي: الجملة التي تبدأ باسم، سواء كان جزؤها الآخر اسمًا، أو فعلاً، أو شبه جملة (أي: ظرف أو جارّ ومجرور).

أما الجملة الفعلية فهي الجملة التي تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل»[٢].

ولكنه قسم هذا النوع من الجملة الإسنادية إلى جملة ذات ركن واحد، وأخرى ذات ركنين، وذلك ما يفهم من عبارته التالية: «لا يشهد واقع اللغات ـ بما في ذلك العربية ـ بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه، باعتبار أن المسند لفظ، والمسند إليه لفظ آخر.

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩.
(٢) م. ن.

وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرّة، وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى، أو جواز أيٍّ من هذين الاحتمالين، إلا دليلاً قاطعًا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين، يقابلان ركني القضية المنطقية.

ولغة الأطفال ـ كذلك ـ في مرحلتها الأولى لا تظهر إلا في صورة التعبير عن قضايا كاملة بألفاظ مفردة.

من أجل هذا، نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر، أمثلة لهذا النوع من الجملة في العربية»[(١)].

وكان حريًّا بالدكتور أيوب أن يجعل هذا النوع الأخير من الجمل قسمًا آخر للجملة، لا أن يجعله قسمًا من أقسام الجملة الإسنادية، لأنه لا يتصور أن تكون جملة إسنادية بركن واحد، إذ معنى الإسناد هو ارتباط ركن بآخر، ولا يصح أن يقوم الإسناد بطرف واحد.

---

(١) م. س ١٥٩.

[*] أخيرًا:

وقفة مع تقسيمات الجملة

قبل ختام هذا الفصل كانت لنا وقفة مع التقسيمات الحديثة للجملة، حيث استعرضنا فيها تقسيماتٍ خمسة، اختلف بعضها عن القديم، فيما تكامل بعضها الآخر معه، وقد وجدتُ أن هذه التقسيمات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، هي:

١. تقسيم اختلف مع القديم بناءً على اختلافه معه حول تقسيم الكلمة، وهو تقسيم الدكتور تمّام حسّان، وإلى حدٍّ قريب منه تقسيم الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.
٢. تقسيم اختلف مع القديم بناءً على ما وُجد فيه من خلل منهجي، وعدم استيعاب لبعض أنواع الجمل، دون الربط بين وضع هذا التقسيم وبين تقسيم الكلمة، وهو تقسيم كل من: الدكتور عبد الهادي الفضلي، والدكتور عبد الرحمن أيوب.
٣. تقسيم تكامل مع القديم، ولم يخطِّئْهُ، وهو تقسيم الدكتور محمود نحلة، حيث عَدَّ الجملتين الاسمية والفعلية من الجمل البسيطة، في مقابل الجمل المركّبة من عدّة جمل، وأضاف عليهما (أي: الجملتان الاسمية والفعلية) جملةً ثالثة سمّاها الجملة الجُملية، وهي الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة.

وهذه الأصناف الثلاثة تشمل التقسيمات الحديثة التي استعرضناها فيما سبق، ولا يُستبعد وجود تقسيمات أخرى للجملة العربية لم أوفَّق للوقوف عليها، وذلك بسبب محدودية ما لديَّ من مصادر.

وستكون وقفتي الأخيرة في هذا الفصل مع الصنفين الأولين من التقسيمات الحديثة، ذلك أن تقسيم الدكتور نحلة لا يُعنى بتقسيم مغاير للتقسيم القديم، فلا وجه للموازنة والمفاضلة بينهما هنا.

وقد اخترتُ النقاط التالية لبحثها في هذه التقسيمات:

١. استيفاء تفاصيل أحكام الجملة

بسبب تقادم الزمن وتعاقب الدراسات حول التقسيمات القديمة للجملة، وبخاصة تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية، استوعبت هذه الدراساتُ معظمَ التفصيلاتِ والوجوه الإعرابية الشاذّة منها والقياسية في هذا التقسيم.

مع الإشارة إلى أن كثيرًا من النحاة المحدثين لا يقبلون جزءًا من هذه الوجوه والتأويلات والحلول الصناعية التي يقول بها متقدمو ومتأخّرو النحويين، فسبق أن أشرنا إلى رفض البعض منهم القول بوجود طرف آخر في مثل جملة: (اكتبْ) و(استقمْ)، حيث يعدونهما من الجمل الموجزة ذات الطرف الواحد، بينما يُحكم عليهما في الدرس النحوي السائد بوجود طرف آخر، هو الفاعل، ويقدّرونه بضمير مستتر وجوبًا.

وهذا رأي كل من: الدكتور الفضلي، والدكتور محمد حماسة، والدكتور أيوب، الذي بينّاه أثناء الحديث عن تقسيماتهم للجملة.

وقد التفت إلى مسألة استيفاء التفاصيل في تقسيم الجملة كل من الدكتور تمام حسان في خلاصته النحوية، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه: (العلامة الإعرابية في الجملة).

فعلى سبيل المثال يستعرض الدكتور تمام حسان أحكام نواسخ الجملة الاسمية ضمن تقسيمه الجملة على أساس المبنى، سواءً النواسخ الفعلية منها أو الحرفية.

وبعد أن ينتهي من أقسام الجملة الحملية، وهي: الاسمية والفعلية والوصفية، يبحث موضوع الاشتغال والتنازع. وفي الجملة الشرطية يبحث موضوع الشرط الامتناعي. ثم في بحث الجمل الإنشائية يبحثها بقسميها: الإفصاحي والطلبي، وغير ذلك من التفصيلات الكثيرة التي تعرّض لها الدكتور حسّان في تقسيمه الجديد[١].

وفعل الأمر نفسه الدكتور محمد حماسة، فحينما ذكر الجملة الموجزة قسمها ثلاثة أقسام، وذكر تحت كل قسم حالاته بالتفصيل، وعندما ذكر الجملة الإسنادية تعرض لجميع تفصيلاتها، وكذلك فعل عندما عدّد الجمل غير الإسنادية، حيث ذكر الوجوه الإعرابية لكل جملة منها، وهي وجوه خالف فيها السائد في الدرس النحوي، فأعرب ـ كمثال على ذلك ـ جملة (ما أجمل السماء!) التعجبية كالتالي:

«(ما): أداة تعجب.
(أجمل): خالفة تعجب.
(السماء): متعجَّب منه منصوب.

وعبارة: (أَجْمِلْ بالسماء!) نعربها على الوجه الآتي:

(أجمل): خالفة تعجب.
الباء: حرف جرّ.
(السماء): متعجب منه مجرور بالباء»[٢].

---

(١) انظر: الخلاصة النحوية ١٣٧ ـ ١٥٣.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة ١٠٢.

وغيرها من التفصيلات الكثيرة التي أسهب الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في ذكرها.

وفيما يخص تقسيمي: الدكتور عبد الهادي الفضلي والدكتور عبد الرحمن أيوب، فإن هذه النقطة قد غابت بشِكْلٍ واضح عندهما، وهذا يرجع إلى أن الدكتور الفضلي كان قد وضع هذا التقسيم في معرض دراسته عن الإعراب، والدخول في تفصيلات أركان الجملة والمواقع النحوية فيها، يعد استطرادًا مُخِلاًّ بموضوع الدراسة.

أما الدكتور أيوب فكانت دراسته عبارة عن استعراض أبواب النحو، والوقوف على بعضها، ليشير إشارات سريعة إلى ما يلحظه من وجوه المفارقة فيها، واقتراح ما يجده بديلاً صالحًا عنها، ولذلك لا يُستغرب أنه وضع هذا التقسيم دون العناية بذكر تفصيلات وافية فيه.

هذا، إلى جانب احتمال ارتضائه للتفصيلات القديمة التي يذكرها النحويون في متونهم النحوية، بحيث لا يعود بحاجة إلى ذكرها مرّة أخرى هنا.

٢. أسس التقسيم

التقسيمات الأربعة التي ذكرناها قبل التقسيمات الحديثة تنوّعت حسب أساس التقسيم، فالاسمية والفعلية حسب طرفي الجملة، والكبرى والصغرى حسب أصالة وفرعية الجملة، والمعربة وغير المعربة حسب وجودها في محل إعرابي أم لا، والإخبارية والإنشائية حسب المعنى الذي تؤديه.

وهذه نقطة (أي: أسس التقسيم) التفت إليها الدكتور تمّام حسّان ـ من بين النحويين الآخرين ـ، وذلك عندما قسم الجملة على أساسين: المبنى والمعنى.

كما أننا نجد تقسيم الدكتور عبد الرحمن أيوب مراعًى فيه مثل هذه المسألة، فتقسيمه الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية تقسيم مبني على أساس واحد، إلا أنه تقسيم مختصر جدًّا، لا يستوعب جميع أنواع الجمل العربية، وهي النقطة التي سنثيرها بعد قليل.

ولا نجد التقسيمين الباقيين قد بُنِيَا على أساس واحد للتقسيم، فتقسيم الدكتور محمد حماسة ـ الذي قسم الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية وموجزة ـ لم يكن قائمًا على أساس واحد، فكان الأولى به أن يقسم الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية، ومن ثَم يقسم غير الإسنادية إلى: موجزة، وممتدّة أو مبسوطة (أو أي تسمية تقابل الموجزة)، ويفصل في المبسوطة ما ذكره في الجملة غير الإسنادية من صيغ سبع عدّدها هناك.

والأمر نفسه نجده مع الدكتور الفضلي، إذ كان الأولى أن يقسم الجملة إلى: حملية وشرطية، ثم يقسم الحملية إلى: إسنادية وبسيطة، والإسنادية إلى: اسمية وفعلية وظرفية.

وعندما نستعرض التقسيمات الحديثة الخمسة التي ذكرناها، نجدها تقتصر في التقسيم على الجانب الشكلي (أو المبنى)، باستثناء تقسيم الدكتور تمام حسان.

وهي مسألة مهمّة تؤخذ على الدرس النحوي القديم، كان المفترض بالدراسات المحدَثة ألا تغفلها، لئلا ينفصل جانب المعنى عن التأصيل والتقعيد في المسائل النحوية.

فمن غير المناسب أن يعم التقسيم الواحدُ: الأسلوبَ الإنشائيَّ في التعبير إلى جانب الأسلوب الإخباري.

والتفات الدكتور حسان إلى هذه النقطة مبادرة متقدّمة منه، وبخاصّة أنه

قسّم الجمل الإنشائية إلى: جمل إفصاحية، وأخرى طلبية، وهو تفريق لا تجده حاضرًا في المصادر النحوية، وقلّما يُلتفت إليه.

ويمكن إرجاع اهتمام الدكتور تمام بمسألة المعنى إلى الجهد الذي قام به في تقسيم الكلمة، حيث لم يعتمد ـ هناك ـ على جانب المبنى فقط، بل اعتمد أسس متعدّدة يوضحها بقوله:

«إذا أردنا أن نحدّد المعاني والمباني التي يتمّ تقسيم الكلام بها وجدناها كما يلي:

المعاني	المباني
المسمّى	البنية
الحدث	الصورة الإعرابية
الزمن	التضام
التعليق	الرتبة
معنى الجملة	الإلصاق
	الجدول
	الرسم الإملائي

وفي رأيي أن التقسيم الذي ورثناه عن النحاة العرب بحاجة إلى إعادة نظر، بل إلى محاولة جديدة لتقسيم جديد مبني على الأسس المذكورة، ولقد أعدتُ النظر في هذا التقسيم فعلاً، فوصلتُ إلى أن الكلم العربي ينقسم إلى سبعة أقسام، هي:

الاسم. الصفة. الفعل. الخالفة. الضمير. الظرف. الأداة»[(١)].

(١) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين: التقديري والمحلّي، الدكتور تمام حسّان، مجلّة اللسان العربي، مج١١، ج١، ١٣٩٤هـ، ص ٢٧.

وقد أثّر هذا على تقسيمه للجمل عندما قسمها على أساسَيْن: المبنى والمعنى، وبعد ذلك في تصنيفها داخل كل تقسيم.

٣. شمولية التقسيمات لواقع الجملة العربية

لعل السبب الرئيس الذي دفع بعضًا من النحويين المحدثين للخروج بتقسيمات جديدة هو التفاتهم إلى وجود أنواع من الجمل لا يمكن إدراجها ضمن التقسيمات التقليدية، وهذا ما يلمح إليه الدكتور إبراهيم السامرائي عندما يتعرض لمسألة إعراب الجملة الندائية، إذ يقول: «لقد تصور النحويون أن أسلوب النداء يدخل باب المنصوبات، وذلك أنهم فسروا قولهم: (يا عبد الله)، يراد به: (أدعو عبد الله).

وكأنهم أرادوا أن يقولوا أن المنادى في حقيقته ضرب من المفعول، فكأن (يا) عوض من الفعل (أدعو).

وهذا غريب، ومصدر غرابته: أنهم جعلوا قولنا: (يا عبد الله) جملة فعلية، هي: (أدعو عبد الله)، وإذا كان هذا فينبغي أن يكون: (يا عبد الله) جملة خبرية، وليس هذا حاصلاً.

إن النداء ضرب من الطلب، والطلب يدخل في باب (الإنشاء).

وفي قولهم هذا إغفال لحقيقة، وذلك أنك حينما تنادي أحدًا تعقب ذكره بشيء تطلبه، ومن أجل ذلك دخل النداء في أسلوب الدعاء، ألا ترى أنك لا تقول: (يا عبد الله)، أو (اللهم) إلا أعقبت لفظ الجلالة بفعل خُرِّجَ على الالتماس والرجاء ونحو ذلك، مما يترشح من أسلوب الدعاء، فتقول:

(اللهم ارحمني، واعفُ عني).

فإذا قلت بالتفسير لم نصل إلى ما نريد»[١].

وحين نتتبع هذه التقسيمات لا نجدها على درجة واحدة من الاهتمام بهذه المسألة، ففي حين نجد الدكتور حسان ومعه الدكتور محمد حماسة يحاولان استيعاب جميع هذه الأنواع الممكنة وتصنيفها تصنيفًا علميًّا، نجد الدكتور عبد الرحمن أيوب يقتصر ـ في تقسيمه ـ على عدد محدود من أنواع الجمل، إذ لم يشمل هذا التقسيم سوى الجملة الاسمية والفعلية والموجزة ـ تحت مسمى الجملة الإسنادية، وجملة النداء، وجملة (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وجملة التعجّب ـ تحت ما سماه الجملة غير الإسنادية.

ولا يعني هذا شمولية تقسيم كل من الدكتور تمّام أو الدكتور محمد حماسة، فقد أغفل الأول إدراج الجملة الموجزة في تقسيميه اللذين اقترحهما، وأغفل الدكتور محمد حماسة إدراج الجملة الشرطية في تقسيمه.

والجمل الثلاث الأخيرة التي استعرضها الدكتور أيوب (جملة النداء، وجملة (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وجملة التعجّب) أغفلها الدكتور الفضلي في تقسيمه للجملة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الجمل الإنشائية، كجمل الأمر والنهي والتحضيض والإغراء والتحذير وغيرها، وبخاصّة أن الدكتور ـ في كتابه (دراسات في الفعل) ـ لا يرى فعلية (فعل الأمر)، لعدم تحقق معنى الزمن في صِيغه[٢]، ولذلك كان الأولى أن تكون للصيغة الأمرية إعراب وتعامل يختلف عن بقية الجمل، والأمر نفسه ينطبق على صيغة النهي، للسبب نفسه، ذلك أن الفعل المنهي عنه لا يتحقق فيه عنصر الزمن كذلك.

كما أن الجملة البسيطة التي أشار إليها لها صيغ وتقسيمات عدّة، كان من الجيد الإشارة إليها، وهو أمر ألمح إليه فقط، وذلك بقوله: «والجملة البسيطة

---

(١) من أساليب القرآن ٤١ ـ ٤٣.

(٢) انظر: دراسات في الفعل ٤٦ ـ ٦٠.

هي ما سوى الثلاث [أي: الجملة الإسنادية والظرفية والشرطية]، فقد تشتمل على كلمة واحدة، اسمًا أو فعلاً أو خالفة، وقد تشتمل على أكثر، إلا إنها لا إسناد فيها ولا تعليق ولا ظرفية»[١].

وفي هذه النقطة (أي: شمولية التقسيمات لواقع الجملة العربية)، لا بدَّ من الإشارة إلى الجهد المتميز الذي بذله الدكتور محمود نحلة فيما وضعه من تقسيم للجملة إلى مفردة ومركبة، فليس من الصحيح مساواة الجملة الأمّ التي تتولّد عنها عدّة جمل داخلها، بالجملة المرتبطة بها والمتولدة عنها.

وهو تقسيم سبق أن التفت إليه متأخرو النحويين، وذلك حين قسّم ابن هشام الجملة إلى: جملة كبرى وصغرى وما بينهما.

حيث قصد بالكبرى الجملة الأم، والصغرى الجملة المرتبطة بها.

وما قام به الدكتور نحلة ـ في هذا المجال ـ تطوير لهذا التقسيم، وهي التفاتة غابت عن التقسيمات الحديثة، حيث اقتصرت على النظر إلى الجملة المفردة فقط.

إذ ليس من الصحيح معاملة جملة: (الشجرة مثمرة) ـ وهي جملة مفردة ـ، المعاملة نفسها التي نتعامل بها مع جملة: (الشجرة مثمرة أوراقها) ـ وهي جملة مركبة من جملتين: كبرى وصغرى، فهي تختلف عنها، كما أن جملة: (جاء محمد وهو يسرع) ـ وهي كذلك مركبة من جملتين: فعلية وحالية، ترتبط الثانية منهما بالأولى ـ تختلف عنهما. وعندما نقرأ الجملة التالية: (أمرتك أنِ اكتب الواجب)، نجدها تختلف عن سابقاتها كذلك.

وهذا التنويع الذي نشير إليه ربما يقترب إلى الجانب الأسلوبي أكثر من

---

(١) دراسات في الإعراب ١٣٦.

ارتباطه بالمسائل النحوية، ولكن هذا لا يعني انفصاله عنه تمامًا.

ولذا كان من الجيد أن تنصب الجهود النحوية الحديثة على دراسة هذا النوع من الجمل، بما له علاقة وثيقة بالنحو، ولعل أبرزها دراسة تلك الجمل المترابطة مع بعضها بما سمّاه النحاة الجمل المعربة، فهي جميعها لها ارتباط بجُملٍ أمّ تفرعت عنها.

٤. الخلاصة في التقسيمات الحديثة للجملة

بعد هذا التجوال مع التقسيمات الحديثة للجملة يمكن الاستفادة من كل تقسيم بما لديه من مميزات، بحيث يمكننا اعتماد التقسيم التالي:

تنقسم الجملة إلى: مفردة ومركّبة.

والجملة المفردة تنقسم إلى: إخبارية وإنشائية، بينما تنقسم المركبة إلى: مركبة تركيب ربط، ومركبة تركيب تفريع.

والجملة الإخبارية تنقسم إلى: حملية وشرطية، والإنشائية تنقسم إلى: جملة إنشائية طلبية، تشمل الصيغ التالية: الأمر، والتحضيض، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير. وإلى جملة إنشائية إفصاحية تشمل الصيغ التالية: القَسَم، والعقود، والندبة، والتعجب، والمدح والذمّ، والإخالة، والحكاية الصوتية.

والجملة الحملية تنقسم إلى: إسنادية وغير إسنادية. والشرطية تنقسم إلى: امتناعية وإمكانية.

والجملة الإسنادية تنقسم إلى: اسمية، وفعلية، ووصفية، وظرفية.

والجملة غير الإسنادية هي: الجملة الموجزة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام، هي:

(١) **الجملة الفعلية الموجزة**، ولها حالات أربع، هي:

١. الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: (أتكلّم).
٢. الفعل المضارع المبدوء بالنون، مثل: (نتكلّم).
٣. الفعل المضارع المبدوء بالتاء، مثل: (تتكلّم).
٤. فعل الأمر للمخاطب الواحد، مثل: (استقمْ).

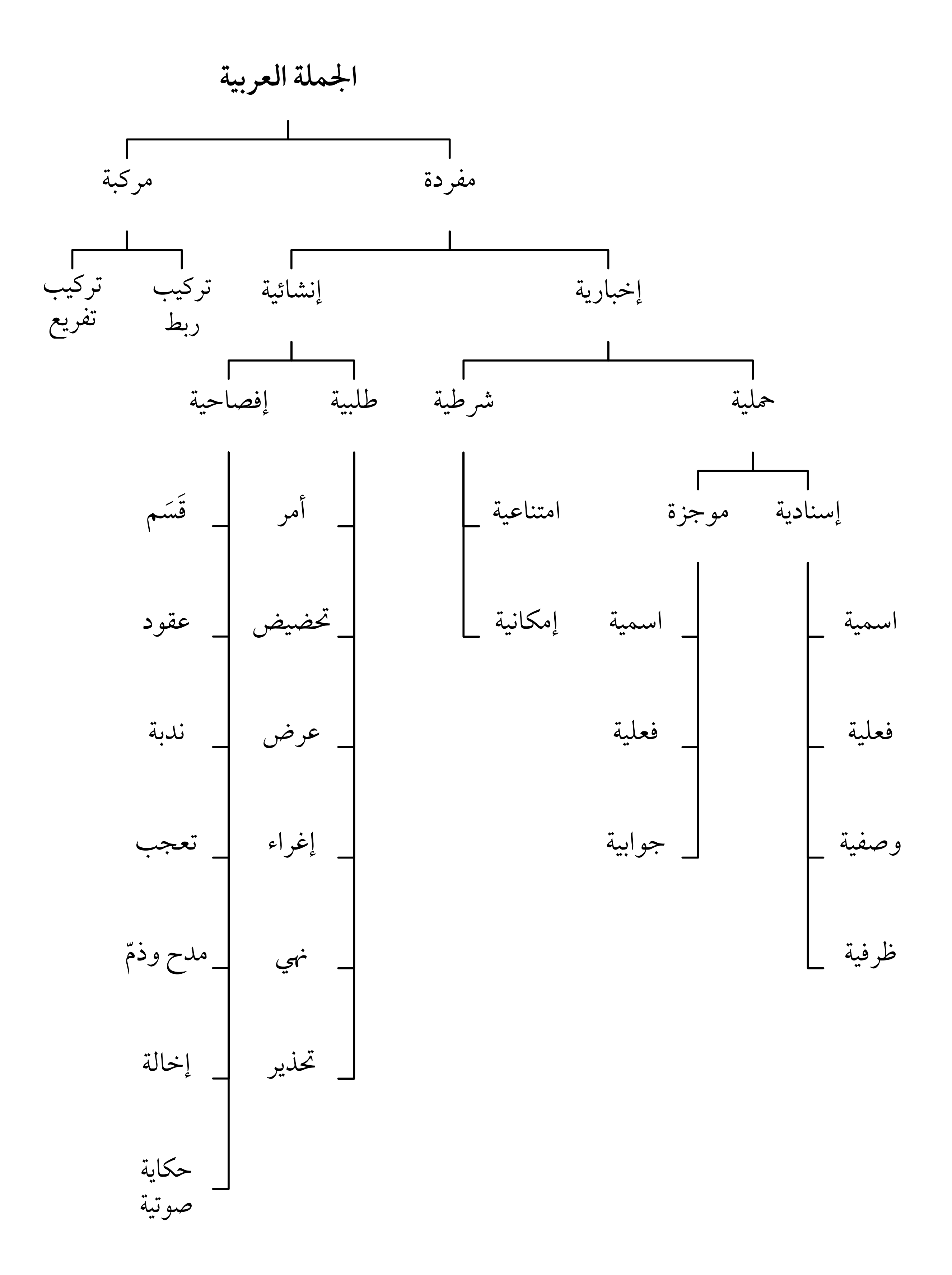
(٢) **الجملة الاسمية الموجزة**، ولها أربع حالاتٍ أيضًا، هي:

١. الاسم المرفوع بعد (لو لا) الامتناعية.
٢. الاسم المعطوف عليه اسمٌ آخر بواو المعيّة، مثل: (كل رجل وضيعته).
٣. المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار، مثل: (ضربي زيدًا قائمًا).
٤. المصدر الذي يجاء به بدلاً من اللفظ بفعله، سواءً أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء، وسواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا، مثل: (سمعٌ وطاعةٌ)، و(صبرٌ جميلٌ).

(٣) **الجملة الجوابية الموجزة**، ويقصد بها كل ما كان إجابة لسؤال، وكان مكتفيًا بنفسه، مغنيًا في موقفه عمّا سواه، ومثّل لها الدكتور محمد حماسة بأدوات الجواب، مثل: (نَعَمْ)، و(بلى)، و(لا)

ولا بدّ من الإشارة ـ قبل الختام ـ إلى أن المقصود بالجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسمًا، وبالفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، دونما فرق في موقعه من الجملة.

[★] الخلاصة


الجملة العربية
مفردة
مركبة
إخبارية
إنشائية
تركيب ربط
تركيب تفريع
حملية
شرطية
طلبية
إفصاحية
إسنادية
موجزة
امتناعية
إمكانية
اسمية
فعلية
وصفية
ظرفية
اسمية
فعلية
جوابية
أمر
تحضيض
عرض
إغراء
نهي
تحذير
قَسَم
عقود
ندبة
تعجب
مدح وذمّ
إخالة
حكاية صوتية

الخاتمة

- خلاصة البحث
- نتائج البحث

[*] أولاً:

خلاصة البحث

قبل الشروع في بحث فصلَي الدراسة، رأيتُ التقديم لذلك بالحديث عن واقع الجملة في الدراسات النحوية ـ كمدخل لهما ـ ، حيث أشرتُ ـ هناك ـ إلى أن هذا الاهتمام بدأ متأخرًا على يد نحاة مُحْدَثين، باستثناء مبادرات قليلة وجدناها في القرن الثامن الهجري.

معضِّدًا ما ذهبتُ إليه بنقل عبارات بعض النحويين المُحْدَثين الذين أشاروا فيها إلى مثل هذا التقصير في تناول الجملة في الدراسات النحوية.

ثمَّ بدأتُ حديثي في **الفصل الأول** عن مفهوم الكلام، محدِّدًا نوعه الصرفي، فانتهيتُ هناك إلى أنه اسم مصدر للمادّة (كلم)، وانتقلتُ ـ بعدها ـ للحديث عن تعريفه في المعاجم اللغوية، والمتون النحوية، موزِانًا بين ما يذكره اللغويون والنحويون للكلام من معنى.

وتحت عنوان (بين مفهومي الكلام والجملة) بدأتُ بالحديث عن معنى الجملة اللغوي، ومعناها الاصطلاحي النحوي، مقارنًا بينه وبين معنى الكلام، مبيِّنًا مدخلية تقسيم الجملة في بيان معناها.

أما في بحث (تأليف الجملة العربية) فقد استعرضتُ فيه آراء النحويين في تأليف الجملة، القديمة منها والحديثة، لأنتهي إلى تبني رأي الدكتور

إبراهيم أنيس في ذلك.

وفي **الفصل الثاني** عرضتُ لأربعة تقسيمات للجملة، هي تقسيمها إلى: اسمية وفعلية، ومعربة وغير معربة، وإخبارية وإنشائية، وكبرى وصغرى. في عناوين مستقلة، بحثتُ في كل منها ما يذكره النحويون حولها من مسائل، غير مستبعِدٍ للآراء الحديثة في هذه التقسيمات الأربعة.

لأُتبع ذلك بذكر ما وقع بين يديَّ من تقسيمات حديثة للجملة العربية، أردفتها بوقفة مطوَّلة حولها، انتهيتُ فيها إلى خلاصة أثبتُّ فيها ما رأيتُه من تقسيم أقترحه للجملة استفدتُه من هذه التقسيمات الحديثة.

[*] أخيرًا:

نتائج البحث

أهم النتائج التي مرّت بنا أثناء الدراسة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١. الجملة من أهم محاور علم النحو، وهو أمر أغفله النحاة قديمًا، ويجب تدارك ذلك عبر مزيدٍ من الدراسات حول دراسة الجملة داخل البيئة النحوية.
٢. الجملة في مفهومها العام تؤدي معنى الكلام، وهو الإفادة التي يحسن السكوت عليها.
٣. الخلاف بين النحاة حول اتحاد معنى الكلام والجملة ناشئ من رؤيتهم لتقسيم الجملة، وبخاصّة مسألة الجملة الشرطية، التي اختلف النحاة بين قائل باستقلاليتها وقائل بتبعيتها للجملة الفعلية.
٤. جملة الشرط، والجزاء، وجملة الصلة، يمكنها أن تؤدي معنًى مستقلاً في حال استقلالها عن أداة الشرط والاسم الموصول.
٥. الجملة تتألف من ركني الإسناد: الاسم مع الاسم، أو الاسم مع الفعل، وذلك في الجملة الحملية، أما الجملة الشرطية فإنها تتألف من الطرفين: الشرط والجزاء.
٦. الجملة الموجزة تتكون من كلمة مفردة، ويمكن التفريق بينها وبين الكلمة ذات المعنى التصوّري الساذج بطريقة أداء المتكلّم للصوت،

وهو ما يسميه علماء اللغة بـ (التنغيم).

٧. الجملة هي: «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر».

٨. الجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسمًا، والجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، دون الالتفات إلى مكانه من الجملة، على رأي بعض المحدثين من النحاة.

٩. الجملة الشرطية قسيم ثالث للاسمية والفعلية، كما هو رأي أبي علي الفارسي والجرجاني وابن جني والزمخشري ويؤيدهم مجموعة من الباحثين المعاصرين.

١٠. التعريف السليم للجمل التي لا محل لها من الإعراب هو أنها: «الجمل التي لها محل المفرد، وتكوِّن كلامًا مستقلاًّ عن غيرها»، والجمل التي لها محل من الإعراب هي: «الجمل التي تحل محل المفرد، وهي التي تكون غير مستقلة عما قبلها».

١١. هناك جمل مختلف في إعرابها، سببه قد يكون مبنيًّا على خلاف في فهم المخالِف لمصطلح الجملة المختلَف فيها، وليس من الخلاف العام، فإن المسألة قد يكون المخالف فيها لرأي الجمهور واحدًا أو اثنين فقط.

١٢. لم تُراعَ المعاني النحوية في تقسيم الجمل التي ليس لها محل من الإعراب أو تلك التي لها محل من الإعراب، فلم يُفرَّق ـ مثلاً ـ بين الجملة الابتدائية وبين جملة الصلة في هذا التقسيم، كما لم يُفرَّق بين الجملة ذات الموقع الإعرابي العمدة وبين الموقع الإعرابي الفضلة.

١٣. الغاية من إعراب الجمل تحديد موقعها في الكلام، وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه.

١٤. تحتاج الجمل الإنشائية إلى دراسات مستقلة، وذلك لاختلافها كثيرًا عن الجمل الإخبارية في أساليب التركيب، مما يؤثر على التوجيهات الإعرابية التي تقول بها كتب الصناعة النحوية، وهي الوجوه التي تُغيِّر في كثير من الأحيان المعنى الذي تؤديه مثل هذه الجمل.

١٥. **الإخبار** هو: الإعلام عن وقوع شيء أو لا وقوعه، **والإنشاء** هو: طلب إيقاع فعل أو لا إيقاعه.

١٦. تبنى بعضٌ من النحاة المحدثين تقسيمات جديدة للجملة، تختلف عن التقسيمات الموروثة، تفاوتت في استيعابها لواقع الجملة العربية.

١٧. باستثناء تقسيم الدكتور تمّام حسّان، غاب عن التقسيمات الحديثة للجملة اهتمامها بالجانب المعنوي كأساس للتقسيم.

المراجع

١. القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
٢. اجتهادات لغوية، الدكتور تمام حسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١، ١٩٣٧م.
٤. إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٥. إعراب النص .. دراسة في إعراب الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، دار الآفاق العربية ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
٦. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٧. إنباه الرواة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
٨. أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٩. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت

٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
١١. البلاغة فنونها وأفنانها، الدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان ـ إربد، ط٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
١٣. تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
١٤. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور رياض زكي سالم، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٥. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط٣٩، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٦. الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
١٧. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٨. الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٩. حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، اعتناء: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٢٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٢١. الخلاصة النحوية، الدكتور تمام حسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٢٢. دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، تهامة للنشر ـ جدة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٣. دراسات في الفعل، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٢٤. دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح ـ الكويت، بدون تاريخ نشر.
٢٥. دروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٢٦. ذيل الأعلام، أحمد العلاونة، دار المنارة ـ جدة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٢٧. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٢٨. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٢٩. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٠. شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣١. شرح المقرب لابن عصفور، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان ـ المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
٣٢. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي ـ القاهرة، بدون تاريخ نشر.
٣٣. علم المعاني، الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية ـ بيروت، ط١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٤. الفعل: زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ـ

بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٣٥. في بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم ـ الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٣٦. في النحو العربي .. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي، بدون ناشر، ط٣، ١٩٨٥م
٣٧. في النحو العربي .. نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٣٨. القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٣٩. قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، الدكتورة سناء حميد البياتي، دار وائل ـ عمّان، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٠. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٤١. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، ترجمة: الدكتور عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
٤٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٤٣. الكليات .. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٤٤. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٤٥. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: أبو القاسم محمد كرو، دار صادر ـ بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.
٤٦. اللغة العربية .. معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٧. مبادئ أساسيَّة في فهم الجملة العربية، الدكتور أيمن عبد الرزّاق الشوّا، دار اقرأ ـ دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٤٨. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، ضمن قرص مدمج، الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، ٢٠٠٣م.
٤٩. مختصر النحو، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الشروق ـ جدة، ط١٦، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٥٠. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٥١. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٥٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٥٣. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٥٤. المعجم المفصل في النحو العربي، الدكتورة عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١٤١٣١هـ ـ ١٩٩٢م.
٥٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٥٦. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية ـ استانبول، بدون تاريخ نشر.
٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، انتشارات سيد الشهداء ـ قم، ط٥، ١٤١٢هـ.
٥٨. المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٥٩. من أساليب القرآن، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٠. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.
٦١. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٦٢. نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٦٣. نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٦٤. نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء ومكتبة المجتمع العربي ـ عمّان، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.
٦٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة وكالة المعارف ـ استانبول، ط ١٩٥١م.
٦٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة، ط ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٦٧. وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

الأبحاث

٦٨. الجمل المختلف في إعرابها، إبراهيم صالح الحندود، مجلة الدراسات اللغوية ـ الرياض، مج ٦، ع١، المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٥هـ ـ أبريل ـ يونيه ٢٠٠٤م.
٦٩. القرائن النحوية واطِّراح الإعرابَيْن: التقديري والمحلي، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربي ـ الرباط، ع ١١، ج١، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

المحتويات

مقدّمة ٧
١. أهمية الدراسة ٧
٢. دوافع الدراسة ٨
٣. الدراسات السابقة ٩
٤. تبويب الدراسة ١١
دراسة الجملة في النحو العربي ١٣

الفصل الأول: مفهوم الجملة العربية ١٩
مفهوم الكلام ٢١
أ. تصريفه ٢١
ب. تعريفه اللغوي ٢٤
ج. تعريفه في المتون النحوية ٢٥
بين مفهومي الكلام والجملة ٢٩
أ. تعريف الجملة لغة ٢٩
ب. تعريف الجملة نحويًّا ٢٩
تأليف الجملة العربية ٣٧
أ. الرأي السائد ٣٨
ب. رأي الزمخشري وبعض المحدثين ٤١

ج. رأي ثانٍ للمحدثين ٤٣
الخلاصة في تعريف الجملة........................... ٤٧

الفصل الثاني: تقسيمات الجملة العربية........................ ٤٩
الجملتان الاسمية والفعلية ٥١
[*] الجملة الظرفية ٥٢
[*] جملة الشرط ٥٤
[*] تحديد معنى الجملتين: الاسمية والفعلية ٥٦
الجملتان المعربة وغير المعربة........................... ٦١
[*] تعريفها في المصادر النحوية ٦٢
أ. الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ٦٤
ب. الجمل التي لها محل من الإعراب........................... ٦٧
[*] الجمل المختلف في إعرابها ٧٠
[*] اعتراض هَيِّن حول هذا التقسيم ٧١
[*] الغاية من إعراب الجمل ٧٣
الجملتان الإخبارية والإنشائية........................... ٧٥
[*] ملحوظتان حول هذا التقسيم........................... ٧٦
الجملتان الكبرى والصغرى........................... ٨١
التقسيمات الحديثة للجملة ٨٣
١ . تقسيم الدكتور تمام حسّان........................... ٨٣
٢. تقسيم الدكتور محمود نحلة ٨٥
٣. تقسيم الدكتور محمّد حماسة ٨٧
٤. تقسيم الدكتور الفضلي........................... ٩١
٥. تقسيم الدكتور أيوب ٩١
وقفة مع تقسيمات الجملة........................... ٩٥
١ . استيفاء تفاصيل أحكام الجملة ٩٦
٢. أسس التقسيم ٩٨

٣. شمولية التقسيمات لواقع الجملة العربية ١٠١
٤. الخلاصة في التقسيمات الحديثة للجملة ١٠٤
[*] الخلاصة ١٠٦

الخاتمة.. ١٠٧
خلاصة البحث.. ١٠٩
نتائج البحث... ١١١
المراجع ١١٥
المحتويات ١٢١